نظرية الفرصة غير المشروعة: *دراسة نقدية وشواهد ميدانية* على عينة من العاملين في مجال إنفاذ القانون

إعداد

د/ مروة سليمان علي عبد العزيز

مدرس علم الاجتماع ، كلية الأداب- جامعة سوهاج

المستخلص

تعد نظرية الفرصة غير المشروعة من النظريات الأساسية في علم الإجرام، حيث تفسر كيفية حدوث الجرائم عندما تتاح للأفراد الفرص غير المشروعة التي تشجعهم على الانخراط في السلوك الإجرامي، وتتفاعل مع عوامل اجتماعية واقتصادية. كما تساهم هذه النظرية في فهم كيفية تشكل السلوك الإجرامي بناءً على البيئة والفرص المتاحة.

تتغير مفاهيم الجريمة في المجتمع نتيجة للتغيرات الثقافية والاجتماعية والسياسية، مما يؤثر على معدلات الجريمة والموارد المخصصة لإنفاذ القانون. لذلك ركزت هذه الدراسة على مدى تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، حيث أظهرت أن الفقر، البطالة، تفكك الأسرة، وضغط الأصدقاء تشكل أدوارًا رئيسية في تشجيع السلوك الإجرامي. كما تبين أن العوامل النفسية مثل الاكتئاب والإدمان تسهم بشكل كبير في السلوكيات الإجرامية. وتوصلت الدراسة إلى أن تحسين الظروف الاقتصادية وتعزيز التوعية المجتمعية يسهم في الوقاية من الجريمة، مع التأكيد على دور الأمن والمراقبة والتخطيط العمراني في تقليل الفرص لارتكاب الجرائم.

وأوصت الدراسة بتبني سياسات وقائية تشمل تعزيز التعاون بين الأسرة والتعليم والإعلام، مع تحديث التشريعات لمواكبة الجرائم الحديثة، وتعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية والمجتمع لخلق بيئة من الثقة المتبادلة للوقاية من السلوك الإجرامي.

كلمات مفتاحية: نظرية الفرصة غير المشروعة، السلوك الإجرامي، النظرية الاجتماعية.

Abstract

The theory of *illegal opportunity structures* is one of the foundational theories in criminology, explaining how crimes occur when individuals are provided with illicit opportunities that encourage them to engage in criminal behavior. These opportunities interact with social and economic factors, contributing to an understanding of how criminal behavior is shaped based on the surrounding environment and the opportunities available.

Concepts of crime in society change due to cultural, social, and political transformations, directly impacting crime rates and the resources allocated for law enforcement. Therefore, this study focused on the impact of economic, social, and psychological factors, showing that poverty, unemployment, family disintegration, and peer pressure play significant roles in encouraging criminal behavior. Additionally, psychological factors such as depression and addiction significantly contribute to criminal actions. The study concluded that improving economic conditions and enhancing community awareness through media and arts are essential for crime prevention. It also highlighted the role of security presence, surveillance, and urban planning in reducing opportunities for crime.

The study recommended adopting preventive policies that involve strengthening cooperation between families, educational institutions, and media, updating legislation to address modern crimes such as cybercrime, and enhancing coordination between law enforcement agencies and the community to create an environment of mutual trust for effective crime prevention.

Keywords: Illegal Opportunity Structure Theory, Criminal Behavior, Social Theory

مقدمة:

تُعد الجريمة من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات عبر العصور، حيث شهدت تطورًا في خطورتها وتنظيمها، مما يجعلها ظاهرة اجتماعية معقدة تمتد لتشمل جميع الطبقات. فهي ليست نتيجة لعوامل منفردة، بل تنجم عن مجموعة من العوامل المتعددة التي تتغير بتغير الزمان والمكان. كما تتنوع أشكال الجريمة باختلاف المجتمعات، وتُمثل تحديًا كبيرًا للأمن والاستقرار ولها تأثيرات سلبية على التنمية المستدامة. فعلى مستوى عالمي، يتطلب السلوك الإجرامي اهتمامًا متزايدًا رغم اختلاف الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بين الدول، حيث تتداخل عوامل مثل ضعف الرقابة الأسرية والفقر والبطالة وتأثير البيئة المحيطة. كما ترتبط الجريمة بالبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ما يجعل هذه النظرية ضرورية لفهم أسباب الجريمة، خاصة في المجتمعات التي تعاني من ضغوط اقتصادية واجتماعية تجعل الانخراط في الأنشطة الإجرامية أكثر جذبًا لبعض الأفراد. مما يستدعي استراتيجيات شاملة لمواجهتها والحد من تفشيها.

وتؤدي الدولة دورًا حيويًا يتمثل في جهودها المبذولة للحد منها ومعاقبة المجرمين، لأن الجريمة من التحديات الكبرى التي تواجه المجتمعات عبر التاريخ، حيث تعاني العديد من الدول، بما في ذلك مصر، من ارتفاع معدلات الجريمة، مما يستدعي دراسة شاملة للأسباب والعوامل المؤثرة فيها، وتطوير استراتيجيات لمواجهتها، وتشمل الجرائم في مصر أنواعًا متعددة مثل جرائم العنف والممتلكات والمخدرات، وتسعى الحكومة إلى التصدي لها من خلال تعزيز أجهزة الأمن، وتحديث التشريعات الجنائية، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية. لذلك تُعتبر ظاهرة الجريمة في مصر قضية ملحة تتطلب اهتمامًا خاصًا، خاصة في ظل التغيرات السريعة في

المجتمع وارتفاع معدلات البطالة والفقر التي تسهم في تفشي هذه الظاهرة. كما تتنوع الجرائم المرتكبة بين البسيطة والعنيفة، مما يشكل تهديدًا حقيقيًا لأمن واستقرار المجتمع.

وتعد نظريات الجريمة أداة أساسية لفهم وتفسير أسباب الجريمة وتطوير استراتيجيات فعّالة لمكافحتها، بالإضافة إلى تنفيذ تدابير وقائية لحماية المجتمع. ومنها نظرية الفرصة غير المشروعة التي لها دورًا حاسمًا في تفسير السلوك الإجرامي، مما يدفع الأفراد إلى ارتكاب الجرائم، كما تسعى نظريات الفرصة للجريمة إلى تفسير حدوث الجريمة ليس فقط التركيز على السلوك الإجرامي، كما تؤكد على أهمية عنصر الفرصة في الفعل الإجرامي، من خلال دراسة كيفية نشوء هذه الفرص وكيفية إدراكها وتقييمها والتصرف بناءً عليها من قبل الأفراد ذوي التصرفات الإجرامية(Natarajan, 2017) ، ويُعتبر فهم هذه العوامل أساسيًا لوضع حلول شاملة لمواجهة هذه الظاهرة، لأن نظرية الفرصة غير المشروعة تعتبر مدخلاً سهلًا لعالم الجريمة، حيث توفر بدائل سريعة للحصول على المال والمكاسب المادية، خاصةً في ظل نقص فرص العمل المشروعة. وغالبًا ما تكون هذه الفرص متاحة بسهولة وتتطلب جهدًا أقل مقارنة بالطرق المشروعة لكسب العيش، مما يجذب الأفراد نحو سلوكيات إجرامية. لذا، تُعد هذه الفرص من العوامل المؤثرة بشكل كبير في تشكيل السلوك الإجرامي، إذ توفر بيئة خصبة لنمو الجريمة، كما تتداخل في السلوك الإجرامي عدة عوامل بيولوجية ونفسية واجتماعية واقتصادية (Shjarback,2018).

وبالرغم من وجود أدلة ميدانية تشير إلى ارتباط الفرصة بارتفاع معدلات الجرائم، إلا أن الآليات التي تدفع المجرمين لاختيار أهداف معينة وتقييم المخاطر المرتبطة بها ما زالت غير مفهومة بشكل كامل (Shjarback, 2018)، وقد قدمت نظرية

الفرصة غير المشروعة لكلود وأوهلين (1960) العديد من الإسهامات الهامة في علم اجتماع الجريمة، بما في ذلك التأكيد على الوسائل غير المشروعة وفكرة أن البناء الاجتماعي يؤثر على الفرص الإجرامية. ومع ذلك، تم تفسير بعض آراء كلود وأوهلين على أنها مجرد تعديل بسيط لنظرية الضغط، ولم تحظَ هذه النظرية بالكثير من الاهتمام الأكاديمي من حيث اختبار فرضياتها الرئيسية.

بناء على ذلك تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة المعرفية من خلال تحليل بيانات مقابلات متعمقة على عينة العاملين في مجال إنفاذ القانون، ومن المتوقع أن تكشف النتائج عن أهمية العوامل الاجتماعية، مثل سهولة الوصول إلى الأهداف، وغياب الرقابة الأسرية، ووجود شبكات أصدقاء إجرامية، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الضغوط النفسية والتهميش الاجتماعي في تسهيل ارتكاب الجرائم. هذه النتائج ستدعم الفرضية القائلة بأن زيادة الفرص الإجرامية وغياب الرقابة الاجتماعية يزيدان من احتمالية ارتكاب الجرائم، مما يساهم في فهم أعمق لكيفية تفاعل العوامل الاجتماعية مع السلوك الإجرامي.

على هذا الأساس، تهدف هذه الدراسة إلى إعادة توجيه الاهتمام الأكاديمي نحو نظرية الفرصة غير المشروعة، مع التركيز على فهم العوامل التي تساهم في ظهور السلوك الإجرامي في المجتمع. كما تسعى الدراسة إلى استكشاف الآليات التي تربط بين توفر الفرص غير المشروعة وارتفاع معدلات الجريمة، مع تسليط الضوء على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تؤثر في تشكيل السلوك الإجرامي. وتستهدف أيضًا تقديم السياسات والبرامج التي يمكن تطبيقها للحد من فرص الانخراط في السلوك الإجرامي.

أولاً: مشكلة الدراسة:

هل يمكن القول بأن الفرصة هي السبب الرئيسي الذي يدفع الأفراد إلى ارتكاب الجرائم؟ يعتبر هذا السؤال هو محور الدراسة، لأنه إذا كانت الفرصة تعتبر سببًا للجريمة، فإن تقليلها قد يؤدي إلى تقليل الجرائم دون إزاحتها. أما إذا كانت الفرصة تحدد فقط متى وأين تحدث الجريمة، لكنها لا تسببها، فإن النتيجة المتوقعة من تقليل الفرصة ستكون ببساطة إزاحة الجريمة إلى أماكن أخرى. على الرغم من أهمية هذا السؤال، لم تُبذل أي محاولة لحلّه في "الجريمة كفرصة". لكن شعر فيلسون أننا نستطيع أن نؤكد أن الفرصة تُعتبر سببًا للجريمة، ولكن يحتاج هذا إلى بعض التفسير.

تعد الجريمة جزءًا من البنية الثقافية والاجتماعية للمجتمعات عبر العصور، وقد شكل علم الإجرام مجالًا متعدد التخصصات يهدف إلى فهم أسباب السلوك الإجرامي وتحليل الأنماط والسلوكيات المرتبطة به، حيث تُعرف الجريمة بأنها فعل ينحرف عن المعايير الاجتماعية التي يحددها المجتمع ويرتبط بها قانون جنائي، وهي تتسم في جوهرها بنية الارتكاب المتعمد لتصرفات لا تتوافق مع الأفعال المقبولة اجتماعيًا، دون مبرر قانوني. كلمة "جريمة" مأخوذة من المصطلح اللاتيني "crimen" الذي يعني "اتهام". وحسبما يوضح بلاكستون، الجريمة هي "فعل ارتكب أو أغفل انتهاكًا لقانون عام يحظره أو يأمر به." وللجريمة تأثيرات واسعة على المجتمع، فلا تقتصر على الضحية فحسب، بل تؤثر أيضًا على الأفراد في محيطها الاجتماعي، مهددة في بعض الأحيان تماسك المجتمع نفسه. فعلى عكس الأفعال المدنية، تمثل الجريمة تهديدًا عميقًا للسلامة النفسية للأشخاص الذين يتكون منهم المجتمع. وعلى الرغم من أن الجريمة قد تبدو فعلًا بسيطًا في ظاهره، إلا أنها غالبًا ما تنطوي على سلسلة

معقدة من القرارات النفسية التي لا يدرك المجرم أبعادها، إذ تتأثر بالكثير من العوامل اللاواعية. كما يقول أحد المفكرين: "كل مجرم هو كذلك بسبب قوى لا شعورية بداخله (Tiwari, 2020).

تظهر معدلات الجريمة في مصر بعض التوجهات المهمة بناءً على بيانات السنوات الخمس الماضية. بالنسبة لمستوى الجريمة بشكل عام، يتم تصنيفه على أنه "معتدل" حيث بلغ المعدل 46.59. لكن، في السنوات الخمس الأخيرة، تزايدت معدلات الجريمة بشكل ملحوظ، حيث وصل المعدل إلى 60.73، مما يشير إلى ارتفاع واضح في هذه الظاهرة، ومن حيث القلق الشخصي من الجرائم، تبين أن هناك مخاوف متفاوتة بين السكان. على سبيل المثال، القلق من تحطيم المنازل أو سرقة الأشياء يُعتبر منخفضًا نسبيًا بمعدل 38.12، بينما القلق من التعرض للسرقة أو السطو جاء بمعدل معتدل بلغ 48.11. وبالنسبة لسرقة السيارات، فإن القلق أيضًا يعد معتدلًا بمعدل 48.82، وهو نفس الحال بالنسبة للقلق من سرقة الأشياء من السيارة الذي وصل إلى 54.91[1].

أما بالنسبة للقلق من التعرض للاعتداء، فقد سجل 43.27، وهو معدل معتدل أيضًا، بينما القلق من الإهانة وصل إلى 49.91. على الجانب الآخر، تبين أن هناك قلقًا أقل فيما يتعلق بالاعتداءات الجسدية بناءً على العرق أو الدين أو الجنس، حيث سجل المعدل 30.53، مما يدل على قلة هذه المخاوف بين المواطنين، وبالنسبة للجرائم التي تتعلق بالممتلكات مثل التخريب والسرقة، فقد بلغت معدلات القلق عنها 48.05، بينما الجرائم العنيفة مثل الاعتداءات والسطو المسلح كانت بمعدل 39.40، مما يشير إلى أنها تُعد مشكلة أقل مقارنة ببقية أنواع الجرائم.

[1] https://www.numbeo.com/crime/country_result.jsp?country=Egypt.

ومن الجدير بالذكر أن مشكلة الفساد والرشوة تظل من أكبر القضايا في مصر، حيث سجلت معدلًا مرتفعًا بلغ 75.37. أما فيما يتعلق بالأمان الشخصي، فقد أظهرت البيانات أن الناس يشعرون بالأمان نسبيًا أثناء السير بمفردهم في النهار (معدل 73.16)، بينما يقل الأمان ليلاً بمعدل 51.81، ما يعكس زيادة في المخاوف عند الخروج ليلاً،[1] وفي عام 2023، بلغ مؤشر الجريمة في مصر 47.2، وهو ما يعتبر متوسطًا. وبشكل عام، يتراوح متوسط مؤشر الجريمة في مصر بين 40 و60. وخلال الفترة المرصودة، كان المؤشر في أدنى مستوياته في عام 2012، بنتيجة 44.3. ومع ذلك، قفزت هذه القيمة بعد ثلاث سنوات، لتصل إلى 60.1، مما يضعها في حد الجريمة المرتفع، متجاوزة حد الجريمة المعتدلة.[2]

شكل رقم (1) مؤشر الجريمة في مصر من 2012 إلى 2023[3]

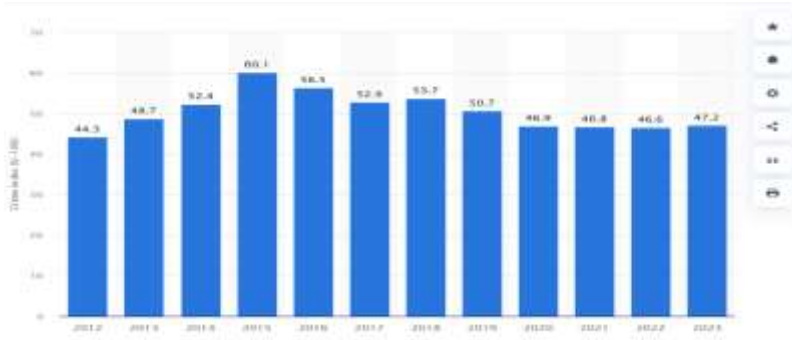

تتنوع النظريات التي تحاول تفسير السلوك الإجرامي بشكل كبير. بعض هذه النظريات تركز على العوامل البيولوجية، مثل الوراثة والاضطرابات العصبية، بينما تركز نظريات أخرى على العوامل النفسية، مثل الشخصية المضطربة أو الصدمات النفسية. وهناك أيضًا نظريات اجتماعية تشدد على دور العوامل البيئية والاجتماعية

[1] https://www.numbeo.com/crime/country_result.jsp?country=Egypt.

[2] https://www.statista.com/statistics/1389290/egypt-crime-index/.

[3] https://www.statista.com/statistics/1389290/egypt-crime-index/.

في تشكيل السلوك الإجرامي، مثل الفقر، التمييز، وانعدام الفرص. كما تتعدد المجالات التي تستمد منها علم الجريمة نظرياتها، بما في ذلك علم النفس، وعلم الاجتماع، والاقتصاد، وحتى علم الأحياء، وبعض النظريات الحديثة تتجاوز هذه التخصصات التقليدية لتستمد من مجالات مثل البناء الاجتماعي والنسوية. وبالتالي، فإن فهم الجريمة يتطلب دراسة متكاملة تأخذ في الاعتبار التفاعل المعقد بين العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية.

وتمثل نظريات الجريمة الحديثة تحولاً كبيراً في فهمنا لأسباب السلوك الإجرامي. على عكس النظريات التقليدية التي ركزت على "لماذا يرتكب بعض الأفراد الجرائم؟"، لذلك تسعى النظريات الجديدة إلى الإجابة على تساؤل مختلف: "لماذا تحدث الجرائم في مكان وزمان معينين؟ ."بدلاً من البحث عن "الجذور الإجرامية" في شخصية الفرد، وتركز النظريات الحديثة على الظروف المحيطة بالجريمة، مثل الفرص المتاحة، وتفاعل الجاني مع الضحية، وخصائص المكان. على سبيل المثال، نظرية النشاط الروتيني تفسر كيف تتقاطع أنشطة الجاني والضحية والمكان لخلق فرصة للجريمة. هذا التحول في المنظور يعكس اعترافاً بأن الجريمة ليست مجرد نتيجة لميل فردي، بل هي ظاهرة اجتماعية معقدة تتأثر بعوامل متعددة. وبالتالي، فإن الوقاية من الجريمة تتطلب فهمًا عميقًا لهذه الظروف المحيطة، وليس التركيز فقط على تغيير سلوك الأفراد. (Natarajan,2017).

وهنا تقدم نظرية الفرصة الإجرامية إطارًا لفهم التفاعل بين المجرمين المحتملين والضحايا المحتملين، حيث يؤثر سلوك المجرمين على طبيعة وكفاءة الإجراءات الوقائية التي يتخذها الضحايا. وبالتالي، فإن التغيرات في هذه الإجراءات الوقائية يمكن أن تجعل الفرص الإجرامية أكثر أو أقل جذبًا للمجرمين. كما تُعد نظرية

الفرصة الإجرامية امتدادًا لنظريات إجرامية سابقة، أبرزها أعمال كلوارد وأوهلين، لكن في هذه النظريات يتم التوسط في الفرص عبر التعلم الاجتماعي. كما تستخدم النظرية مفاهيم من النظرية الاقتصادية للسوق لتفسير كيفية تفاعل المجرمين والضحايا وتوقع هذه التفاعلات، وتشير الأدلة إلى أن الضحايا المحتملين يتخذون تدابير وقائية أكبر عندما يزداد خطر التعرض للهجوم، في حين أن المجرمين يميلون إلى مهاجمة الأهداف الأكثر ضعفًا. ورغم ذلك، لا توجد أبحاث كافية حول ما إذا كانت زيادة الحماية الذاتية تقلل من إجمالي معدل الجريمة، أو إذا كانت ببساطة تُحول الجريمة إلى أهداف أكثر ضعفًا. ويبدو أن مدى هذا التحول يختلف باختلاف نوع الجريمة (Cook, 1986).

وفي سياق النقاش حول الأسباب التي تقود إلى الجريمة، يثار التساؤل: هل يولد الناس مجرمين، أم أن الظروف هي التي تشكلهم وتدفعهم إلى ذلك؟ قد لا يمتلك الفرد خصائص المجرم منذ ولادته، لكنه قد يكتسب هذه الخصائص مع مرور الوقت بناءً على الظروف المحيطة به. وفي هذا السياق، طرح إدوين إتش ساذرلاند نظرية الارتباط التفاضلي، المعروفة بنظرية التعلم الاجتماعي، التي تشير إلى أن الأفراد يميلون إلى تعلم القيم وتطوير الدوافع للسلوك الإجرامي من خلال تفاعلاتهم مع الآخرين. وترتكز هذه النظرية على الافتراض بأن البشر يولدون محايدين، دون ميول فطرية للسلوك الإجرامي.

لذلك يعد مفهوم "الفرصة" أحد أهم المفاهيم المستخدمة في دراسة الجريمة، وهو عنصر أساسي في فهم الجريمة، خاصة في سياق النظرية الأنومية التي ربطت بين قلة الفرص المشروعة والسلوك الإجرامي. ورغم هذا الاهتمام المبكر، إلا أن العلاقة بين الجريمة والفرصة لم تحظَ بالدراسة الكافية. فبينما ركزت بعض النظريات على الظروف البيئية المحيطة، إلا أنها لم تولِ اهتمامًا كافيًا لدور الفرص المباشر في دفع

الأفراد لارتكاب الجرائم، لذلك ركزت الدراسات المبكرة على العلاقة بين الجريمة والفرصة على التأثيرات المترتبة على التنوع الاجتماعي والاقتصادي. واقترح بعض الباحثين، مثل موريش وهوكينز، أن زيادة التعقيد الاجتماعي والاقتصادي تزيد من فرص ارتكاب الجرائم، حيث توفر بيئة غنية بالفرص الإجرامية. بينما أشار رادزينوفيتش إلى أن الزيادة في الثروة تزيد من كمية الممتلكات المستهدفة، مما يزيد بدوره من فرص الجرائم المادية(Clarke,1984).

وقدمت العدد من الدراسات أدلة قوية تدعم الدور السببي للفرص في السلوك الإجرامي، من خلال إجراء العديد من هذه الدراسات بالتعاون مع بات مايهيو. على سبيل المثال، أظهرت دراسة مايهيو وزملائه (1989) أن تطبيق قوانين الخوذة في عدة دول كان له تأثير كبير في تقليص سرقات الدراجات النارية. ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه السرقات كانت في كثير من الأحيان غير مخطط لها، مما جعل اللصوص الانتهازيين عرضة للملاحظة فورًا إذا قادوا بدون خوذة. حيث تم تطبيق قوانين الخوذة تدريجيًا بدءًا من عام 1980. وتبين البيانات أن سرقات الدراجات النارية انخفضت بشكل ملحوظ، مع قلة الأدلة التي تشير إلى تحويل اللصوص إلى سرقة السيارات أو الدراجات الأخرى(Clarke,1984) .

بشكل عام، تقدم نظرية الفرصة رؤى حول العوامل التي تؤثر في السلوك الإجرامي. فهي تركز على دور توافر الفرص غير المشروعة وكذلك البنية الاجتماعية في تشكيل الاتجاهات والسلوكيات الإجرامية. ومن خلال فهم هذه العوامل، يمكن لصناع السياسات وعلماء الجريمة تطوير استراتيجيات أكثر فعالية للوقاية من السلوك الإجرامي والحد من انتشاره. وبناء على ذلك تعتبر نظرية الفرصة الإجرامية إطارًا تحليليًا قيمًا لفهم الظاهرة الإجرامية، حيث تسلط الضوء على أهمية وجود الفرصة

المناسبة لارتكاب الجريمة. ومع ذلك، فإن التركيز على الفرصة وحده لا يكفي لتفسير تعقيدات السلوك الإجرامي. فالعلاقة بين الفرصة والإجرام ليست علاقة خطية بسيطة، بل تتأثر بعوامل متعددة ومتداخلة، مثل الخصائص الفردية للمجرم، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، والبيئة الثقافية، وكفاءة أجهزة إنفاذ القانون. فمثلاً، قد يتعرض فرد لفرص إجرامية متعددة، إلا أنه لا يرتكب الجريمة بسبب قيم أخلاقية راسخة أو بسبب وجود بدائل أخرى. وبالتالي، فإن فهم السلوك الإجرامي يتطلب دراسة متكاملة تأخذ في الاعتبار التفاعل بين العوامل المختلفة التي تؤثر على قرار الفرد بارتكاب الجريمة.

وبالنسبة للمجتمع المصري، تبرز أهمية دراسة دور الفرصة في تشكيل السلوك الإجرامي، وذلك نظراً للتحديات الأمنية والاجتماعية التي تواجهها البلاد. فوجود فجوات اجتماعية واقتصادية، وضعف الرقابة، وانتشار الأسلحة، كلها عوامل تساهم في خلق فرص إجرامية. ومع ذلك، فإن التركيز على الفرصة وحده يغفل عن دور العوامل الأخرى، مثل ضعف الوعي القانوني، وقلة فرص العمل، وانتشار الثقافات المضادة للقانون. وبالتالي، فإن فهم أسباب الجريمة في مصر يتطلب دراسة متعمقة تأخذ في الاعتبار التفاعل بين العوامل المختلفة، وتحديد العوامل الأكثر أهمية في كل نوع من الجرائم، وذلك بهدف وضع سياسات أكثر فعالية للحد من الجريمة.

وقد اعتبر البعض أن نظريات الجريمة معقدة للغاية وغير عملية، خاصة بالنسبة لأولئك الذين يتعاملون مباشرة مع المجرمين، مثل ضباط الشرطة والعاملين في مجال إنفاذ القانون. فغالباً ما تربط هذه النظريات أسباب الجريمة بعوامل بعيدة، مثل الجينات أو التربية، والتي تبدو خارج نطاق تأثيرنا اليومي. وقد تعيق هذه النظريات المعقدة فهمنا البسيط للجريمة واتخاذ الإجراءات المناسبة. ولكن، هل هذا

يعني أن فهم أسباب الجريمة أمر غير ضروري؟ بالتأكيد لا. في الواقع، فهم العوامل التي تدفع الناس لارتكاب الجرائم يمكن أن يساعدنا بشكل كبير في الوقاية منها. على سبيل المثال، النظرية التي تقول إن " الفرصة تصنع اللص" تقدم لنا فهمًا بسيطًا وعمليًا للجريمة. فمن خلال تقليل الفرص المتاحة للمجرمين، مثل وجود كاميرات مراقبة أو زيادة الإضاءة في الشوارع، يمكننا بشكل فعال تقليل معدلات الجريمة.

بناء على ما سبق، تهدف الدراسة إلى استكشاف طبيعة العلاقة بين وجود الفرص وارتكاب الجرائم، وذلك بهدف تطوير استراتيجيات وقائية فعالة لمكافحة الجريمة. وسنركز هنا بشكل خاص على النظرية التي تربط بين توفر الفرص المناسبة وزيادة احتمالية ارتكاب الجرائم، وسنسعى إلى تطبيق هذه النظرية على الواقع المصري. من خلال تحليل الأدلة العلمية، وسنقوم بتقييم العلاقة بين الفرص وأنواع مختلفة من الجرائم، وتحديد الآثار المترتبة على هذه العلاقة بالنسبة للسياسات الوقائية.

ولأجل تحقيق فهم أعمق لهذه العلاقة، لن نكتف بالتحليل النظري، بل سنخرج إلى الميدان لنستمع إلى آراء العاملين في مجال إنفاذ القانون. من خلال إجراء مقابلات مع رجال الشرطة والمحققين والقضاة، سنقوم بتجميع رؤى حول العوامل التي تساهم بشكل مباشر في ارتكاب الجرائم على أرض الواقع. فمن خلال تجاربهم اليومية، يمكنهم تحديد الثغرات والقصور في النظام القانوني والاجتماعي التي يستغلها المجرمون لتنفيذ مخططاتهم. كما نسلط الضوء على عوامل أخرى قد يتم تجاهلها في الدراسات الأكاديمية، مما يساهم في بناء صورة أكثر شمولية عن الظاهرة الإجرامية.

ثانيًا: تساؤلات الدراسة:

بناءً على التحديد السابق لأهداف الدراسة، فإن تحقيقها سيعتمد على قدرة الدراسة على تقديم إجابات شاملة على التساؤلات التي تنطلق منها. ستستند هذه الإجابات إلى المعرفة القائمة على الأدلة الميدانية، مما يعزز مصداقية النتائج. ومن ثم، تتجلى إشكالية الدراسة في محاولة الإجابة عن عدة تساؤلات، وهي:

1. ما العوامل المؤثرة التي تدفع الأفراد نحو السلوك الإجرامي؟
2. ما الدور الذي تؤديه الفرص والبيئة في تشكيل السلوك الإجرامي؟
3. ما السياسات والبرامج التي يمكن تطبيقها للحد من فرص الانخراط في السلوك الإجرامي؟

ثالثًا أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب رئيسية تؤثر في فهم لرؤية العاملين في مجال إنفاذ القانون، ودور الفرص غير المشروعة في تشكيل السلوك الإجرامي. وفيما يلي بعض النقاط التي توضح أهمية الدراسة:

(أ) الأهمية النظرية:

1- تعد هذه الدراسة إضافة مهمة إلى نظرية الفرصة الإجرامية التي طورها كلوارد وأوهلين، حيث توفر تطبيقًا جديدًا لهذه النظرية في مجال إنفاذ القانون. من خلال هذا التطبيق، تساهم الدراسة في تعزيز المفاهيم الأساسية للنظرية. هذه الإضافة تتيح توسيع النظرية لتشمل بيئات العمل الخاصة بالأفراد الذين يُفترض بهم الحفاظ على النظام القانوني، مما يعزز الفهم الأكاديمي للعوامل التي تساهم في الانحراف ضمن هذه السياقات.

2- تقدم الدراسة تطبيقًا موسعًا للنظرية في البيئة المهنية الخاصة بمؤسسات إنفاذ القانون، مثل الشرطة، النيابة العامة، والقضاء. هذا التوسيع يتيح فهماً أعمق لكيفية تأثير البيئة التنظيمية في تشكيل الفرص الإجرامية التي قد يواجهها الأفراد في هذه المجالات. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يساعد في تحسين تحليل الدور الذي تؤديه السلطة المؤسسية في حدوث السلوك الإجرامي ضمن هذه البيئة المهنية.

3- تسهم الدراسة في دمج الأبعاد النفسية والاجتماعية ضمن تحليل السلوك الإجرامي بناءً على نظرية الفرصة. فهي تشير إلى كيفية تأثير الضغوط النفسية والعوامل الاجتماعية على قدرة الأفراد في اتخاذ قرارات تتعلق بالفرص غير المشروعة، مما يعزز من قدرة النظرية على تفسير السلوك الإجرامي في سياقات مهنية محددة.

4- تفتح الدراسة الباب أمام الباحثين لإجراء دراسات أخرى في مجال السلوك الإجرامي في المؤسسات الأمنية باستخدام نظرية الفرصة كإطار مرجعي. ومن خلال هذه الدراسة، يمكن تطوير فرضيات جديدة واستخدام أساليب مختلفة في تطبيق النظرية على سياقات جديدة.

(ب) الأهمية التطبيقية:

1- توجيه السياسات والإصلاحات المؤسسية من خلال فهم كيفية تأثير الفرص غير المشروعة على السلوك الإجرامي في مجال إنفاذ القانون، وتقديم توصيات عملية لتحسين السياسات المؤسسية والأنظمة الرقابية داخل المؤسسات الأمنية والقضائية.

2- تحسين آليات الرقابة والمساءلة حيث تعزز الدراسة الفهم العملي لأهمية الرقابة المؤسسية في الحد من الانحرافات الإجرامية داخل الأجهزة الأمنية. من خلال تحليل كيفية تأثير الفرص غير المشروعة على السلوك الإجرامي من خلال رؤية العاملين في مجال إنفاذ القانون، كما توفر الدراسة استراتيجيات عملية لتعزيز آليات المساءلة والشفافية.

3- تساهم الدراسة في وضع استراتيجيات عملية للحد من الفساد في المؤسسات التي تشارك في إنفاذ القانون، مثل الشرطة، النيابة العامة، والقضاء.

4- تساهم الدراسة في تطوير برامج تدريبية عملية للعاملين في مجال إنفاذ القانون، تركز على التوعية بالأخلاقيات المهنية وأهمية اتخاذ قرارات قانونية وأخلاقية، إضافة إلى تطوير مهاراتهم في التعامل مع الفرص غير المشروعة التي قد تظهر في بيئة عملهم.

5- فهم العوامل التي تؤدي إلى ظهور الفرص غير المشروعة، ويمكن تطبيق هذه النتائج لضمان أن تكون مؤسسات إنفاذ القانون أكثر عدلاً وشفافية، مما يعزز ثقة الجمهور في النظام القضائي والأمني.

رابعًا: أهداف الدراسة:

بالنظر إلى عرض المشكلة كما تم توضيحه سابقًا، يتمحور الهدف الرئيسي للدراسة حول معرفة دور نظرية الفرصة غير المشروعة في تفسير السلوك الإجرامي، مع التركيز على التأثيرات السلبية التي تتركها هذه الفرص على تصرفاتهم. لذلك تهدف الدراسة إلى رصد وتحليل الأساليب التي يتبناها الأفراد للانخراط في سلوكيات غير قانونية نتيجة لتوافر هذه الفرص. ولتحقيق هذا الهدف تسعى الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف الفرعية، وذلك على النحو التالي:

1- التعرف على العوامل التي تدفع الأفراد نحو السلوك الإجرامي.
2- التعرف على الدور الذي تؤديه الفرص والبيئة في تشكيل السلوك الإجرامي.
3- التعرف على السياسات والبرامج التي يمكن تطبيقها للحد من فرص الانخراط في السلوك الإجرامي.

خامسًا: المفاهيم الإجرائية للدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى مفاهيم أساسية في مجال السلوك الإجرامي والفرص الإجرامية، وفيما يلي نعرض هذه المفاهيم:

1. **السلوك الإجرامي** :يُعرّف السلوك الإجرامي إجرائيًا على أنه أي فعل مخالف للقانون يعاقب عليه ويُسجل رسميًا من قبل الجهات المختصة مثل الشرطة أو المحاكم. يشمل هذا السلوك أي فعل غير قانوني يرتكبه الأفراد أثناء أداء مهامهم الوظيفية أو حتى خارج نطاق العمل، على أن يتم توثيقه وتسجيله من قبل جهة قضائية أو إدارية معترف بها.
2. **العامل في مجال إنفاذ القانون** :يُقصد به أي فرد يعمل في الوظائف الحكومية التي تهدف إلى تطبيق القانون والحفاظ على النظام والأمن، مثل رجال الشرطة، القضاة، موظفي النيابة العامة العاملين في مجالات إنفاذ القانون.
3. **الفرصة الإجرامية** :تُعرّف الفرصة الإجرامية إجرائيًا على أنها الظروف أو البيئة التي تتيح أو تسهل ارتكاب جريمة معينة. وتتضمن هذه الفرص مثل وجود مواد قابلة للتهريب (كالمخدرات)، أو وجود أموال يمكن استغلالها في

الرشوة، أو توافر سلطة معينة يمكن استخدامها بشكل غير قانوني لتحقيق مكاسب شخصية.

وبذلك، يكون الفهم لهذه المفاهيم أساسيًا لمعرفة الديناميكيات التي تؤدي إلى السلوك الإجرامي وكيفية حدوثه في سياقات تتعلق بالفرص المتاحة.

سادسًا: الإطار النظري للدراسة:

1-تطور مفهوم الفرصة في الفكر الاجتماعي:

لقد شهدت الخمسينيات والستينيات في الولايات المتحدة ارتفاعًا ملحوظًا في نشاط العصابات الشبابية، الأمر الذي أثار اهتمامًا واسعًا في وسائل الإعلام والثقافة الشعبية. يعزى هذا الارتفاع إلى مجموعة من العوامل، بما في ذلك التغيرات الاجتماعية السريعة الناجمة عن الحرب العالمية الثانية، والتفاوت الاقتصادي المتزايد، والتحضر السريع الذي أدى إلى ضعف الروابط الاجتماعية. وفي مواجهة هذه التحديات وجه علماء الجريمة اهتمامهم نحو فهم العوامل التي تساهم في نشوء وتطور العصابات، وأدى هذا الاهتمام إلى ظهور نظرية الفرصة، والتي ركزت على الدور الذي تؤديه الفرص المتاحة لارتكاب الجرائم، مثل سهولة الحصول على الأسلحة وغياب الرقابة المجتمعية، في تشجيع الانخراط في سلوك إجرامي. وقد تم تطبيق هذه النظرية على نطاق واسع لدراسة العصابات الشبابية في تلك الفترة، حيث أظهرت العديد من الدراسات أن توفر الفرص الإجرامية يلعب دورًا حاسمًا في جذب الشباب إلى العصابات وتسهيل ارتكابهم للجرائم (Shjarback, 2018).

وفى السبعينيات شهد مجال دراسة ضحايا الجرائم تطوراً ملحوظاً، حيث انصب الاهتمام على فهم العوامل التي تزيد من احتمالية تعرض الأفراد للأذى، وقد أسفرت

هذه الدراسات عن ظهور نظرية "فرص التعرض للجريمة" التي تفسر أن احتمال وقوع الجريمة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود فرص متاحة للمجرمين. كما تشير هذه النظرية إلى أن العوامل الاجتماعية، مثل الظروف الاقتصادية الصعبة والتفاوت الاجتماعي، تؤدي دورًا حاسمًا في زيادة فرص التعرض للجريمة من خلال خلق بيئات مواتية للنشاط الإجرامي. كما أن السلوكيات الفردية، مثل التواجد في أماكن معزولة أو حمل مبالغ كبيرة من المال، تزيد من جاذبية الفرد كهدف للجريمة(Shjarback, 2018) .

تاريخيًا، كانت النظرية الإجرامية تركز بشكل كبير على تحديد مصادر الدوافع الإجرامية، مما قلل من أهمية الفرصة كعامل في ارتكاب الجريمة في سياقات معينة. ومع ذلك، اكتسبت وجهات النظر التي تتناول الفرصة الظرفية أهمية متزايدة على مر العقود، مما أدى إلى ظهور مجموعة واسعة من النظريات والدراسات حول هذا الموضوع، حيث تُفهم كل جريمة كتقاطع بين عاملين رئيسيين: دافع الجاني لارتكاب الجريمة، والفرصة المتاحة له لتنفيذ الفعل في موقف معين. فقد ركز علم الإجرام الكلاسيكي على العامل الأول، وهو الدافع أو الميل لارتكاب الجريمة. نتيجة لذلك، تميل نظريات الجريمة إلى أن تكون دافعة، وتفترض أن الاختلافات في الدافع أو الضوابط التي تحكم هذه الدوافع تفسر التباين في السلوك الإجرامي، سواء من خلال الاختلافات الفردية أو البيئية. على النقيض، كان يُنظر إلى الدور السببي للفرصة الظرفية على أنه غير ضروري، وغالبًا ما كانت الدراسات المرتبطة بها مهمشة تاريخيًا. وحتى الآن، تُصنف دراسة الفرصة الظرفية أحيانًا، حتى من قبل مختصيها، كنوع محدد من علم الإجرام أو كفرع متميز من العلوم، مما يعزز موقعها بعيدًا عن التيار الرئيسي في علم الإجرام، وغالبًا ما تُعرف نظريات الفرصة الظرفية بعلم الإجرام

البيئي، حيث تركز على كيفية تأثير بناء البيئة المادية والاجتماعية على توافر الفرص الإجرامية(Wilcox, 2018).

وعلى الرغم من الاتجاه القديم الذي ينظر إلى دراسة الفرص الإجرامية، وخاصة فيما يتعلق بالسياق الذي تحدث فيه الأحداث الإجرامية، على أنه مختلف وهامشي بالنسبة لجوهر علم الإجرام، إلا أن أهمية الفرصة في العلم السائد أصبحت واضحة اليوم. فقد أدى الدعم الواسع لنظرية الأنشطة الروتينية لأسلوب الحياة–L) (RAT في تحليل ضحايا الجريمة، بالإضافة إلى تطور الدراسات التي تتناول الجريمة والمكان، والفوائد العملية للمنهج الظرفي في الوقاية من الجريمة، إلى خلق بيئة تدعم بشكل متزايد جهود دمج الفرصة في الدراسة الإجرامية، كما بدأت بعض الدراسات العلمية الآن في دمج مفهوم الفرصة الظرفية ضمن نظريات الجرائم، مما أسهم في تآكل الفجوة بين دراسات الفرصة الظرفية وعلم الإجرام السائد (Wilcox, 2018).

جمع علماء الجريمة ريتشارد كلودر وأوهلين (1960) بين نظرية الضغط لميرتون ونظرية التفاعل التفاضلي لساذرلاند لتطوير "نظرية الفرصة التفاضلية"، التي تركز على دور العوامل الاجتماعية والثقافية في تشكيل السلوك الانحرافي. وفقًا لهذه النظرية، يشير مفهوم الضغط لدى ميرتون إلى أن عدم توفر الفرص الشرعية قد يدفع الأفراد إلى السلوك المنحرف، لكن وجود فرص غير مشروعة لا يعني بالضرورة أن الأفراد سيختارون هذا المسار. فليس كل من يواجه صعوبات في الوصول إلى النجاح الشرعي يجد نفسه في بيئة تدعمه في الانحراف، كما أن ليس كل من يواجه هذه البيئة يمتلك الدافع أو القدرة على المشاركة فيها.

ترتكز نظرية الفرصة التفاضلية على الفجوة بين رغبات الشباب من الطبقات الدنيا والوسائل المتاحة لهم، حيث يواجهون فرصًا أقل مقارنة بأقرانهم في مناطق أخرى. وقد

أكد كلودر وأوهلين، مثل ميرتون، على أهمية الأهداف الثقافية والوسائل المتاحة لتحقيقها، لكنهما أضافا بعدًا جديدًا يتمثل في أن الوصول إلى هذه الوسائل يخضع لتنظيم اجتماعي. بمعنى آخر، تختلف الفرص المتاحة للأفراد في تحقيق الأهداف الثقافية بناءً على السياق الاجتماعي الذي يعيشون فيه، سواء كانت هذه الفرص مشروعة أو غير مشروعة. فمثلاً، في بعض الأحياء، تتوفر فرص أكبر للمشاركة في أنشطة غير مشروعة مثل تجارة المخدرات، مما يخلق دوافع قوية للأفراد للسعي نحو هذه الأهداف بدلاً من اتباع الطرق التقليدية (Shjarback, 2018).

علاوة على ذلك، دمج كلودر وأوهلين في نظرية الفرصة التفاضلية بين وجهتي نظر: الأولى مستلهمة من مفهوم الأنومي/الضغط، الذي طوره دوركايم وميرتون، ويشير إلى الضغوط الاقتصادية التي قد تؤدي إلى الانحراف. الأنومي تحدث عندما تتفكك العلاقة بين الأهداف الاجتماعية (مثل تحقيق الرفاه المالي) والوسائل الشرعية لتحقيقها، مما يؤدي إلى خلق بيئة قد تدفع الأفراد للانحراف. الثانية استلهمت من مدرسة شيكاغو التي اهتمت بالبناء الاجتماعي والتعلم، مما يعزز من فهم كيف تؤثر الثقافة الاجتماعية في عملية تعلم السلوك الانحرافي(Cloward,1960) .

وتطورت نظرية فرص التعرض للجريمة بشكل ملحوظ، حيث انتقلت من التركيز على المستوى الكلي (مثل المجتمعات) إلى تحليل أكثر تفصيلاً على المستويات المحلية (مثل الأحياء والأماكن الصغيرة)، وأظهرت الدراسات الحديثة أن فرص التعرض للجريمة تتشكل نتيجة تفاعل معقد بين عوامل متعددة، مثل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأحياء، وتصميم البيئة المبنية، والسلوكيات الفردية. يتطلب فهم هذه الظاهرة تقديم تحليل متعدد المستويات يأخذ في الاعتبار التفاعلات المعقدة بين هذه العوامل. على سبيل المثال، من خلال مقارنة معدلات الجريمة بين أحياء

فقيرة وغنية داخل نفس المدينة، يمكن دراسة كيفية تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على مستويات الجريمة (Shjarback, 2018).

كما شهد تاريخ البناء الاجتماعي في تفسير الجريمة والانحراف تحولات جوهرية على مر الزمن. ففي بدايات القرن العشرين، أبرزت مدرسة شيكاغو التي ركزت على دراسة الأحياء الحضرية دور البيئة الاجتماعية في تشكيل السلوك الإجرامي، وقد بنى كلودر وأوهلين على هذه الأسس، واقترحا نظرية الفرصة غير المشروعة التي تفسر الجريمة على أنها نتيجة لعدم توافر فرص شرعية لتحقيق الأهداف الثقافية. ومع ذلك، شهدت العقود التالية تحولًا نحو التركيز على العوامل الفردية، حيث حظيت نظرية الضبط الاجتماعي لهيرشي بشعبية واسعة، ورأت هذه النظرية أن ضعف الضبط الاجتماعي في المؤسسات مثل الأسرة والمدرسة يزيد من احتمالية الانخراط في سلوك إجرامي. وعلى الرغم من هذا التحول، عاد الاهتمام بالبناء الاجتماعي إلى الظهور مجددًا في العقود الأخيرة، حيث أظهرت العديد من الدراسات أهمية سياق الأحياء في فهم الجريمة. ومع ذلك، فإن القيمة الكامنة في أعمال كلودر وأوهلين، والتي ربطت بين البناء الاجتماعي والفرص المتاحة، لا تزال تستحق المزيد من الاهتمام والدراسة. كما إن فهم هذه التحولات في النظريات يساعدنا على تقدير التعقيد الكامن وراء ظاهرة الجريمة، ويؤكد على أهمية النظر إلى الجريمة كظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد تتأثر بالعوامل الفردية والاجتماعية على حد سواء.

بالإضافة إلى التحول نحو التركيز على العوامل الفردية، هناك سبب آخر وراء الإهمال النسبي الذي تعرضت له نظرية الفرصة غير المشروعة، وهو سوء الفهم والتبسيط الذي تعرضت له هذه النظرية. فقد تم تقليل مساهمة كلودر وأوهلين إلى مجرد تعديل بسيط لنظرية الأنومي لميرتون، وتم التركيز بشكل مفرط على فكرة أن

عدم وجود فرص شرعية يدفع الأفراد إلى ارتكاب الجرائم. هذا التبسيط تجاهل التعقيدات التي قدمها كلودر وأوهلين في نظرية الفرصة غير المشروعة، والتي ربطت بين البناء الاجتماعي والفرص المتاحة بطرق أكثر دقة، وأدى هذا الإهمال إلى تفويت فرص مهمة لفهم الجريمة، حيث تم تجاهل دور البناء الاجتماعي في تشكيل السلوك الإجرامي لفترة طويلة. ومع ذلك، فإن إعادة تقييم نظرية الفرصة غير المشروعة في ضوء التطورات الحديثة في علم الجريمة يمكن أن يساهم في تطوير فهمنا للجريمة بشكل أكثر شمولية.(Shjarback, 2018)

وبناء على ذلك تطوّر مفهوم الفرصة في الفكر الاجتماعي من خلال نظرية الفرصة المنحرفة (Differential Opportunity Theory) التي قدّمها كلاورد وأوهلين في عام 1960، والتي ركزت على تأثير الفرص المتاحة في المجتمع على سلوك الأفراد، لا سيما في سياق الانحرافات الاجتماعية. أضاف كلاورد وأوهلين بُعدًا اجتماعيًا مهمًا لفهم العلاقة بين البيئة الاجتماعية والاقتصادية والفرص المتاحة للأفراد. وأكدا أن التفاوت في الفرص ليس مجرد مسألة فردية، بل هو نتيجة لبناءات اجتماعية تحدد الخيارات المتاحة للأفراد لتحقيق النجاح. فعندما تكون الفرص المشروعة محدودة، قد يلجأ الأفراد إلى الفرص غير القانونية أو المنحرفة كوسيلة لتحقيق أهدافهم.

شهد تطور مفهوم الفرصة في الفكر الاجتماعي تحولًا ملحوظًا خلال الخمسينيات والستينيات، في سياق تغيرات اجتماعية سريعة مثل الحرب العالمية الثانية والتحضر، حيث أثار نشاط العصابات الشبابية في الولايات المتحدة اهتمامًا واسعًا. في هذه الفترة، نشأت "نظرية الفرصة" التي تناولت الدور الذي تؤديه الفرص المتاحة لارتكاب الجرائم في جذب الأفراد إلى السلوك الإجرامي، مثل سهولة الوصول

للأسلحة وغياب الرقابة المجتمعية. في السبعينيات، تطوّرت "نظرية فرص التعرض للجريمة"، التي أظهرت أن فرص التعرض للجريمة تتأثر بالظروف الاجتماعية والاقتصادية. على الرغم من تركيز الدراسات السابقة على الدوافع الفردية لارتكاب الجريمة، بدأ مفهوم الفرصة يصبح ذا أهمية متزايدة، حيث تم دمجه في النظريات المعاصرة مثل "نظرية الأنشطة الروتينية" التي تدرس كيفية تأثير الفرص البيئية في وقوع الجريمة.

وفي هذا السياق، قدم كلودر وأوهلين "نظرية الفرصة التفاضلية" التي ربطت بين البناء الاجتماعي والفرص المتاحة، مشيرين إلى أن الأفراد في الطبقات الدنيا يواجهون فرصًا أقل لتحقيق النجاح المشروع، مما قد يدفعهم إلى الانخراط في أنشطة غير قانونية. أكدت هذه النظرية على أن الفجوة بين الوسائل المشروعة وغير المشروعة تؤثر في السلوك الإجرامي، وظهرت بذلك أهمية البيئة الاجتماعية في تشكيل الفرص المتاحة، مما ساهم في تطور الفكر الاجتماعي في هذا المجال.

2-الفرصة غير المشروعة.... مقاربة للمفهوم

يشير مفهوم "الفرصة" إلى الظروف التي تتيح لارتكاب الجرائم، وقد استخدم العديد من الباحثين هذا المفهوم لتحليل الاختلافات في معدلات الجريمة، سواء كانت اختلافات جغرافية أو موسمية، ودرس وولكر (1965) الفروق بين المناطق الحضرية والريفية، ووجد أن التفاوت في فرص ارتكاب جرائم معينة، مثل سرقة السيارات، يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمعدلات هذه الجرائم في كل منطقة. وبصورة أكثر تفصيلاً، قام بوجز (1965) وبالدين وبوتومز (1975) بتحليل الفروق داخل المدن، ووجدوا أن الفرص المتاحة داخل الأحياء المختلفة تؤثر بشكل كبير على معدلات الجريمة. كما تم استخدام مفهوم الفرص لتفسير التغيرات الموسمية في الجريمة، وقد لاحظ بورت

(1944) أن ارتفاع معدلات جرائم الممتلكات في أشهر الشتاء يرجع إلى زيادة الظلام ووفرة الفرص للسرقة دون أن يلاحظ الجناة. وبالمثل، أظهر كلارك ومارتن (1971) أن الفرص للهرب التي تتيحها الظروف المناخية في فصول معينة تفسر ارتفاع معدلات هروب التلاميذ من المدارس في هذه الفصول.

توجد العديد من التعريفات للفرصة، والتي تقدم لمحات مختلفة حول معناها، حيث رأي ستيفنسون وجاريليو (1990) أن "الفرصة كحالة مستقبلية تكون مرغوبة وقابلة للتنفيذ، بينما اعتبر ويكهام (2006) "الفرصة أنها فجوة في السوق حيث توجد إمكانية لفعل شيء أفضل يخلق قيمة". أما من وجهة نظر شومبيتر، "تُعتبر الفرصة ببساطة فرصة لتلبية حاجة السوق من خلال تركيبة إبداعية من الموارد". هذه التعريفات تعكس كيف يمكن أن تُفهم الفرصة كحالة تتضمن عناصر من الرغبة والقدرة على الابتكار لتلبية احتياجات معينة (Hunter,2012) .

يحقق مفهوم "الفرص" إطارًا قويًا لفهم العوامل المؤثرة في معدلات الجريمة. وتشير الدراسات، مثل دراسة ويلكينز (1964) التي ربطت بين زيادة عدد السيارات وارتفاع معدلات سرقتها، إلى أن توافر الفرص يلعب دورًا حاسمًا في ارتكاب الجرائم. ومع ذلك، فإن العلاقة بين الجريمة والفرص أكثر تعقيدًا من مجرد وجود هدف سهل. فالعوامل الاجتماعية والاقتصادية، مثل الطلب على المسروقات والمواقف المجتمعية، تؤدي دورًا متزامنًا. على سبيل المثال، أظهرت دراسة دي ألاركون أن انتشار تعاطي المخدرات مرتبط بفرص متاحة. لذلك، من خلال تحليل الفرص المتاحة لارتكاب الجرائم، يمكن للباحثين تحديد الأماكن والأوقات التي تكون فيها الجرائم أكثر احتمالاً، وبالتالي تطوير استراتيجيات وقائية أكثر فعالية. حيث يمكن تصميم البيئات العمرانية لتقليل الفرص المتاحة للجريمة، أو تطوير برامج توعية لخفض الطلب على السلع

المسروقة. كما أن هذا المفهوم يرتبط ارتباطًا وثيقًا بنظرية الأنشطة الروتينية التي تشدد على أهمية المكان والزمان في تكوين الفرص الإجرامية.

وبالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية، فإن غياب الإشراف والأمان يمثل عاملًا حاسمًا في توفير "الفرص" للجريمة. فكما أشار ويد (1967) إن الأماكن المهجورة والمباني غير المكتملة توفر ملاذًا آمنًا للمجرمين. وبالمثل، أظهر نيومان (1972) أن المناطق المعزولة في المجمعات السكنية، التي لا تخضع لمراقبة مستمرة فإنها تشجع على ارتكاب الجرائم والتخريب. كما يرتبط هذا الأمر ارتباطًا وثيقًا بدور الضحايا في عملية الجريمة، وكما أشار بالدين (1974) إن لامبالاة الضحايا، مثل عدم تأمين ممتلكاتهم بشكل جيد، يمكن أن تزيد من فرص تعرضهم للسرقة، لذلك فهم العلاقة بين غياب الإشراف والأمان وارتفاع معدلات الجريمة له أهمية بالغة في تطوير استراتيجيات للوقاية من الجريمة. فمن خلال زيادة الإشراف على الأماكن العامة، وتحسين تصميم البيئات العمرانية، وتوعية الأفراد بأهمية حماية ممتلكاتهم، يمكن تقليل الفرص المتاحة للمجرمين. (Shjarback, 2018)

وبالرغم من ذلك، فإن هذه التطبيقات لمفهوم الفرصة في دراسة الجريمة لم تتجاوز السطح؛ فقد تم الاعتراف بالفرصة في معظم الأحيان بشكل عابر بدلاً من أن تُعتبر الهدف الرئيسي للدراسة الإمبريقية القيمة المحتملة لدراسة الفرصة بشكل مباشر تُظهرها الإشارة إلى دراسة حول الانتحار في برمنجهام خلال الفترة من 1963 إلى 1969، انخفض معدل الانتحار في برمنجهام بنسبة 45%، وهو ما يقارب ضعف الرقم الوطني، من 122 إلى 67 لكل مليون نسمة. كان هذا الانخفاض تقريبًا بالكامل نتيجة لانخفاض كبير في وفيات الغاز الفحم، من 87 في 1962 إلى 12 في 1970، بعد تقليل كبير في المحتوى السام للغاز الفحم المنزلي، وتعتبر هذه النتائج

مهمة بشكل خاص. أولًا، لأنها تثير السؤال عما إذا كانت هناك عوامل بيئية مهمة بالمثل تتعلق بفئات معينة من الجرائم، والتي يمكن التعرف عليها ومن ثم التلاعب بها بنجاح. (على سبيل المثال، أن السيطرة الأكثر صرامة على توافر الأسلحة الخطرة في اسكتلندا قد تقلل بشكل كبير من حدوث الجرائم العنيفة). ثانيًا، تُظهر الأبحاث أنه على الرغم من أن الانتحار يُعتبر عادةً سلوكًا يُحدد بدوافع داخلية قوية، فإن تغييرًا بسيطًا في الفرصة لقتل النفس يمكن أن يكون له تأثير ملحوظ.

وتعتبر الفرصة ظاهرة سياقية ديناميكية تتشكل من تفاعل العوامل المعرفية والسياقية. فهي تتطلب قدرة الفرد على التعرف على الأنماط الخفية في المعلومات المتاحة، وربطها بمعرفته وخبرته السابقة، وتتأثر هذه القدرة بعوامل متعددة، منها الذكاء، الإبداع، والمرونة المعرفية. كما أن السياق الاجتماعي والثقافي يلعب دورًا حاسمًا في تشكيل الفرص، حيث يوفر الإطار والقيم التي توجه الأفراد في تقييم الفرص واتخاذ القرارات. يمكن أن تكون الفرص محددة وواضحة، مثل فرصة عمل جديدة، أو غامضة وغير متوقعة، مثل اكتشاف علمي جديد. ومع ذلك، فإن جميع الفرص تتطلب قدرًا من المخاطرة والالتزام لتحقيقها. غالبًا ما تفشل الشركات والأفراد في استغلال الفرص بسبب عوامل مثل الخوف من الفشل، عدم وجود الموارد الكافية، أو عدم وجود رؤية واضحة للمستقبل. وبالتالي، فإن القدرة على التعرف على الفرص واستغلالها تعتبر مهارة أساسية للنجاح في الحياة.

ربما تكون المساهمة الأكثر أهمية في نظرية كلاورد و أوهلين (1960) هي تركيزهم على توفر الوسائل غير المشروعة. في وقت كان العديد من المفاهيم والنظريات الجرمية تركز على مفهومي الميل أو الدافع من جهة، والقيد من جهة أخرى، اعتبر تيتل (1995) أن هذه النظريات تفتقر إلى الشمولية النظرية وإلى إدراج

المتغيرات السببية ذات الصلة، مثل الفرصة. وعندما قدم كلاورد وأوهلين منظورهم، وجدا أن النظريات السائدة في ذلك الوقت غير كافية لأنها تجاهلت مسألة توفر البدائل غير المشروعة أو الفرص المنحرفة التي قد تدفع الأفراد إلى سلوكيات غير قانونية.(Shjarback, 2018)

بحسب هذه النظرية، فإن الوسائل غير المشروعة، مثل الوسائل المشروعة أو التقليدية، هي أيضًا بناءً اجتماعيًا، أي أنها ليست متاحة بحرية للجميع. لذلك، لم تكن الوسائل غير المشروعة متوفرة بشكل عشوائي لجميع الأفراد، بل كانت محددة بناءً على الطبقات الاجتماعية والبيئات المحيطية. وكان كلاورد وأوهلين مهتمين بشكل خاص بكيفية اختلاف الوصول إلى هذه الوسائل غير المشروعة داخل الطبقة الدنيا، حيث كانت الفرص المتاحة للفئات الفقيرة تقتصر على هذه البدائل المنحرفة بسبب محدودية الفرص المشروعة، مما يساهم في تزايد السلوكيات الجرمية في هذه الفئات.

تركيز كلود وأوهلين على "توفر الوسائل غير المشروعة" تعتبر إضافة قيمة لنظرية الجريمة، حيث تكمل النظريات التي تركز على الدوافع الفردية أو القيود الاجتماعية. حيث يشير هذا المفهوم إلى توافر البنية التحتية والشبكات الاجتماعية التي تدعم السلوك الإجرامي، مثل وجود العصابات، والأسلحة، والمعرفة بالأساليب الإجرامية، ويرتبط هذا المفهوم ارتباطًا وثيقًا بمفهوم "الإجماع الثقافي" في نظرية ميرتون، حيث يوضح كيف أن البنية الاجتماعية نفسها يمكن أن تدفع الأفراد نحو السلوك الإجرامي. يشبه هذا المفهوم أيضًا نظرية التعلم الاجتماعي، التي تشدد على أهمية التعلم من خلال التفاعل مع الآخرين. فكما أشار سودرلاند، فإن اللصوص المحترفون يتعلمون حرفتهم من خلال التفاعل مع مجرمين آخرين، مما يؤكد على أهمية البيئة الاجتماعية في نقل المعرفة والمهارات اللازمة لممارسة الجريمة.

(Shjarback, 2018). ومع ذلك، فإن التركيز على "توفر الوسائل غير المشروعة" قد يقلل من أهمية الدوافع الفردية في ارتكاب الجرائم. فبعض الأفراد قد يرتكبون الجرائم حتى في غياب هذه الوسائل، بسبب دوافع شخصية قوية، وتُظهر دراسة شجارباك (2018) أهمية تطبيق مفهوم "الفرص التفاضلية" في فهم جرائم السرقة السكنية. فقد وجدت الدراسة أن وجود منازل مهجورة وبيئات غير آمنة يزيد من فرص ارتكاب هذه الجرائم.

بناء على ذلك رأى كلاورد وأوهلين أن الفرص الاجتماعية لا تتوزع بشكل متساوٍ بين الأفراد والجماعات في المجتمع. وقد تركز مفهومهم للفرصة في أن الأفراد الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية منخفضة أو مهمشة يواجهون "فرصًا منحرفة" أو غير قانونية لتحقيق أهدافهم، بسبب محدودية الفرص المشروعة في مجتمعهم. على العكس، الأفراد الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية أع لى يملكون فرصًا مشروعة أكثر لتحقيق النجاح والوصول إلى أهدافهم بطرق قانونية.

وبالتالي تعتبر الفرصة غير المشروعة هي مفهوم يشير إلى الظروف التي تتيح ارتكاب الجرائم، وقد تم استخدامها لدراسة الاختلافات في معدلات الجريمة بين المناطق والأوقات المختلفة. العديد من الدراسات أظهرت أن توفر الفرص، مثل زيادة السيارات في منطقة معينة أو التغيرات الموسمية، يمكن أن تؤثر على معدلات الجريمة. كما أن غياب الإشراف والأمان في الأماكن المهجورة أو المعزولة يعزز فرص ارتكاب الجرائم، وأن سلوك الضحايا مثل إهمال تأمين ممتلكاتهم يساهم في ذلك. كما تعد الفرصة أيضًا ظاهرة سياقية تتشكل من تفاعل العوامل المعرفية والسياقية، حيث تتأثر بالقدرة على التعرف على الفرص استنادًا إلى المعرفة السابقة والسياق الاجتماعي. وتؤكد نظرية كلاورد وأوهلين (1960) على دور "الوسائل غير

المشروعة" في تحديد الفرص المتاحة، حيث يعتبرون أن الطبقات الاجتماعية ذات الفرص المحدودة تميل إلى الاعتماد على البدائل غير المشروعة لتحقيق أهدافها، مما يعزز السلوكيات الإجرامية في هذه الفئات.

3- دور الفرص في تشكيل السلوك الإجرامي: تحليل النظرية والتحديات

يرتكب الأشخاص ذوو الميول الإجرامية المزيد من الجرائم عندما يواجهون فرصًا إجرامية أكبر، ومن خلال التعرض المتكرر لهذه الفرص، قد يتزايد دافعهم للبحث عن المزيد من الفرص الإجرامية. فعند اتخاذ قرار بارتكاب جريمة، تؤدي الفرصة دورًا أكثر أهمية من الميول الشخصية. كما أن وجود فرص سهلة لارتكاب الجريمة يمكن أن يتيح لبعض الأفراد فرصة تبني حياة إجرامية. في الوقت نفسه، قد ينغمس الأشخاص الذين ليس لديهم ميول إجرامية مسبقة في السلوك الإجرامي إذا تعرضوا بانتظام لفرص إجرامية، كما أن حتى الأشخاص الملتزمين بالقانون قد ينجذبون لارتكاب أنواع معينة من الجرائم إذا واجهوا فرصًا سهلة لذلك، وخاصة في بيئات عملهم. وبالتالي، كلما زادت الفرص المتاحة للجريمة، زاد عدد الجرائم المرتكبة. ولذلك، فإن تقليل هذه الفرص لارتكاب أنواع معينة من الجرائم من شأنه أن يسهم بشكل كبير في تقليص مستوى الجريمة بشكل عام.(Clarke,2012) .

تعتبر نظرية الفرصة الإجرامية إطارًا قويًا لفهم التفاعل الديناميكي بين الجناة والضحايا. فهي تشدد على أن قرار الجاني بارتكاب الجريمة يتأثر بتقييمه للمخاطر والفوائد المتوقعة، بينما يتأثر سلوك الضحية بتدابيره الوقائية. ومع ذلك، فإن هذه النظرية تواجه بعض الانتقادات، حيث يرى بعض الباحثين أنها تركز بشكل كبير على الجانب الظرفي للجريمة وتتجاهل الدوافع النفسية للمجرمين. علاوة على ذلك،

فإن تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية على سلوك الجناة والضحايا يظل مجالًا مفتوحًا للبحث. وعلى الرغم من هذه القيود، يمكن من خلال فهم العوامل التي تزيد من فرص وقوع الجريمة تصميم تدخلات تستهدف هذه العوامل بشكل مباشر.

حظي السلوك الإجرامي باهتمام كبير من قبل الباحثين والعلماء الذين سعوا لفهم الأسباب التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب الجرائم. وقد ركزت معظم النظريات التقليدية على دراسة السمات الشخصية والاضطرابات النفسية التي قد تجعل الفرد أكثر عرضة للإجرام. ومع ذلك، فإن هذه النظريات غالبًا ما تتجاهل عنصرًا حاسمًا في المعادلة، وهو البيئة المحيطة بالفرد. وتشير الأدلة المتزايدة إلى أن البيئة تشكل دورًا محوريًا في تشكيل السلوك الإجرامي. فالعوامل مثل الفقر، وعدم المساواة الاجتماعية، وضعف الرقابة، وتوفر فرص اقتصادية غير مشروعة، كلها تسهم في زيادة احتمالية ارتكاب الجرائم. على سبيل المثال، لا تعتبر سرقة المتاجر ظاهرة عشوائية، بل تتأثر بعوامل متعددة، منها طبيعة المتجر نفسه. المتاجر التي تفتقر إلى إجراءات أمنية فعالة، مثل كاميرات المراقبة غير الكافية أو الإضاءة الضعيفة، تصبح أكثر جذبًا للصوص، مما يسهل عليهم تنفيذ جرائمهم ويؤدي إلى زيادة معدلات السرقة بشكل عام.

لذلك تعد أفضل طريقة لتحديد العلاقة السببية هي من خلال التجربة، ولكن من غير الأخلاقي خلق فرص جديدة للسطو أو السرقة ثم الانتظار لرؤية النتائج. ومع ذلك، أجرى بعض الباحثين تجارب على تجاوزات أقل جسامة. في عشرينيات القرن الماضي، كجزء من "استقصاء تعليم الشخصية" الشهير في أمريكا، منح الباحثون الأطفال في المدارس الفرصة للغش في الاختبارات، والكذب بشأن الغش، وسرقة العملات المعدنية من الألغاز. ما اكتشفه الباحثون هو أن القليل من الأطفال فقط تمكنوا من مقاومة كل هذه الإغراءات. في الواقع، تصرف معظمهم بشكل غير نزيه

في بعض الأحيان، مما يدعم الفكرة القائلة بأن الفرص تؤدي دورًا في حدوث السلوك الإجرامي. وفي تجارب أخرى، قام الباحثون بتوزيع رسائل مختومة وموجهة في الشوارع لمعرفة ما إذا كان الناس سيقومون بالتقاطها وإرسالها. أظهرت النتائج أن الأشخاص كانوا أقل احتمالًا لإرسال الرسائل التي تحتوي على نقود، مما يعكس استجابتهم للفرصة المتاحة. بالإضافة إلى ذلك، كان الناس أكثر ميلًا لإرسال الرسائل الموجهة للذكور مقارنة بتلك الموجهة للإناث، مما يشير إلى أن الأفراد يتخذون قرارات مدروسة بشأن كيفية الاستجابة للإغراءات المتاحة لهم(Shjarback, 2018) .

يُظهر التفاعل المعقد بين العوامل الفردية والبيئية دورًا محوريًا في تشكيل السلوك الإجرامي، حيث لا يكفي التركيز على أحدهما دون الآخر. فالشخص ذو الميول الإجرامية قد لا يرتكب جريمة دون توفر البيئة المحفزة، والعكس صحيح. وقد أثبتت النظريات التي تركز على تأثير الإعدادات الجرمية، مثل التصميم العمراني والرقابة في الأماكن العامة، فاعليتها في تفسير الظواهر الإجرامية وتقديم حلول عملية، بخلاف النظريات التي تركز فقط على الدوافع الفردية. لذا، فإن فهم الجريمة يتطلب نهجًا متعدد التخصصات وجهودًا متكاملة من الحكومات والمجتمع المدني لتحسين البيئة، وتعزيز الأمان، وتوفير فرص عادلة للجميع.

قدم كولين (1988) تحليل نقدي لنظرية الفرصة غير المشروعة، معربًا عن اعتقاده بأن العديد من الباحثين قد أساءوا فهم إسهام كلودر وأوهلين في هذا المجال. فبدلاً من النظر إلى نظريتهما كتطوير طبيعي لنظرية الضغط، تم تقليصها إلى مجرد إضافة هامشية. في حين أن نظرية الضغط تركز على الدوافع النفسية وراء الجريمة، فإن نظرية الفرصة غير المشروعة تهتم بدور العوامل الاجتماعية والبنائية في توجيه السلوك الإجرامي.

جادل كولين بأن كلودر وأوهلي قد نقدا بشكل صريح نظرية الضغط، مشيرين إلى فشلها في الاعتراف بأن الاستجابات للضغوط الاجتماعية ليست فردية بحتة، بل تتأثر بشكل كبير بالبناءات الاجتماعية والقيود المفروضة على الأفراد. علاوة على ذلك، فإن المسارات المهنية المتباينة لكلودر وأوهلين بعد نشر النظرية في عام 1960 ساهمت في فقدانها للزخم الفكري. فغياب التعاون المستمر بينهما، بالإضافة إلى ظهور نظريات أخرى، أدى إلى تشتت الاهتمام بالنظرة البنائية للجريمة التي قدمتها نظرية الفرصة غير المشروعة. كما إن سوء الفهم للعوامل المهنية، بالإضافة إلى التبسيط الذي تعرضت له النظرية، يوضحان لماذا تم تجاهل مساهمات كلودر وأوهلين لفترة طويلة. ومع ذلك، فإن إعادة تقييم هذه النظرية في ضوء التطورات الحديثة في علم الجريمة يمكن أن تساهم في تطوير فهمنا للجريمة بشكل أكثر شمولية (Shjarback, 2018).

وعلى الرغم من أهمية هذه النظرية، إلا أنها تعرضت لانتقادات لتركيزها الزائد على الضحية وتجاهلها لدور الجاني. ومع ذلك، فإن نظرية فرص التعرض للجريمة لا تزال تمثل إطارًا نظريًا قويًا لفهم ظاهرة الضحايا، وقد أدت إلى تطوير برامج وقائية فعالة. وتركز نظرية الفرص الإجرامية على العلاقة بين توافر الفرص وارتكاب الجرائم، حيث يؤدي توفر الفرص الإجرامية إلى زيادة احتمال ارتكاب الأفراد للجرائم، حتى لأولئك الذين ليس لديهم ميول إجرامية مسبقة. تبرز الفرص أكثر من الميول الشخصية في اتخاذ قرار ارتكاب الجريمة. وتوضح النظرية أن البيئة المحيطة تؤدي دورًا حاسمًا في تشكيل السلوك الإجرامي، حيث أن العوامل البيئية مثل الفقر، وضعف الرقابة، وعدم الأمان تساهم في زيادة الجرائم. كما تبرز أهمية توفير فرص مشروعة لتقليص السلوك الإجرامي. رغم أن النظرية تقدم إطارًا قويًا لفهم الجريمة، إلا أنها تعرضت لانتقادات

من حيث تجاهل العوامل النفسية والثقافية. ومع ذلك، تظل النظرية مرجعية أساسية لفهم الجرائم وتطوير استراتيجيات للوقاية منها.

4-مبادئ نظرية الفرصة غير المشروعة:

تفترض نظرية الفرصة أن الأفراد الذين يعجزون عن تحقيق أهدافهم من خلال وسائل مشروعة، مثل التعليم أو العمل، قد يلجأون إلى وسائل غير مشروعة، مثل الجريمة، لتحقيق تلك الأهداف. كما تركّز هذه النظرية على دور الفرص غير المشروعة والبنية الاجتماعية في تشكيل السلوك الإجرامي. ويعتبرأحد المفاهيم الأساسية في نظرية الفرصة التفاضلية هو بناءات الفرصة غير المشروعة، التي تشير إلى الترتيبات الاجتماعية التي تتيح للأفراد الفرصة للانخراط في سلوك إجرامي. ووفقًا لكلوارد وأوهلين، هناك ثلاثة أنواع رئيسية من هذه البناءات وهى: الفرصة الإجرامية، التي تتعلق بالمنظمات والشبكات الإجرامية، وتوفر للأفراد فرصًا للوصول إلى الأنشطة غير القانونية مثل الاتجار بالمخدرات، السرقة، والدعارة، والفرصة الصراعية، والتي تشير إلى المواقف التي قد يستخدم فيها الأفراد العنف أو الترهيب لتحقيق أهدافهم، كما في الأنشطة المرتبطة بالعصابات، والفرصة التراجعية، والتي تعكس المواقف التي قد يلجأ فيها الأفراد إلى تعاطي المخدرات أو أشكال أخرى من السلوك المنحرف كوسيلة للتعامل مع عجزهم عن تحقيق أهدافهم باستخدام الوسائل المشروعة.(Cullen,1988).

برزت نظرية الفرصة كإحدى النظريات في مجال علم الجريمة، وهي تفترض أن ارتكاب الجريمة يتطلب توافر فرصة مناسبة بالإضافة إلى الدافع. بمعنى آخر، فإنه ليس كافياً أن يكون لدى الفرد الرغبة في ارتكاب الجريمة، بل يجب أن تتوفر له الظروف الملائمة لتنفيذ هذه الرغبة. فمثلاً، لن يرتكب

شخص سرقة إذا لم يجد هدفاً قيماً وغير محروس. وبالتالي، فإن هذه النظرية تشدد على أهمية العوامل البيئية والظرفية في تفسير السلوك الإجرامي، حيث أن وجود فرص سهلة وغياب الرقابة يزيد من احتمال وقوع الجريمة. ويمكن توضيح ذلك من خلال مثال مبنى مهجور في منطقة معزولة، فمثل هذا المبنى يمثل فرصة مثالية لارتكاب جرائم مختلفة مثل التخريب أو التعاطي.

وهناك جانب آخر مهم في نظرية الفرصة التفاضلية هو دور البنية الاجتماعية في التأثير على السلوك الإجرامي. وفقًا لهذه النظرية، الأفراد الذين يعيشون في أحياء تعاني من مستويات عالية من الفقر والجريمة قد يكونون أكثر عرضة للانخراط في سلوك إجرامي، وذلك نتيجة للغموض والندرة في الفرص المشروعة المتاحة لهم. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هؤلاء الأفراد معرضين بشكل أكبر للوصول إلى هياكل الفرصة غير المشروعة، مما يزيد من احتمالية انخراطهم في أنشطة إجرامية، كما تؤكد نظرية الفرصة التفاضلية أيضًا على أهمية التنشئة الاجتماعية وتشكيل الهوية في التأثير على السلوك الإجرامي، وينص مبدأ التعريف التفاضلي على أن الأفراد يكونون أكثر عرضة للانخراط في سلوك إجرامي إذا كانوا يتماهون مع أفراد آخرين يشاركونهم في هذا النوع من السلوك. بمعنى آخر، عندما يتعرض الفرد لأفراد يمارسون سلوكًا إجراميًا، فإنه قد يتبنى نفس المواقف والقيم التي تبرر هذا السلوك.

وتؤكد نظرية الفرصة على أن الفرد لا يولد مجرمًا، بل يصبح كذلك من خلال التفاعل مع بيئته الاجتماعية. فالأفراد الذين يتعلمون قيمًا ومعايير اجتماعية تشجع على السلوك الإجرامي، أو الذين يرتبطون بأشخاص يرتكبون الجرائم، يكونون أكثر عرضة لاتباع سلوكهم. وبالتالي، فإن هذه النظرية تشدد على أهمية العوامل

الاجتماعية والاقتصادية في تشكيل السلوك الإجرامي. لذلك تسعى نظرية الفرصة غير المشروعة إلى تفسير الأسباب الكامنة وراء ارتكاب الجرائم، وتعتمد هذه النظرية على فكرة أن ارتكاب الجريمة ليس مجرد اختيار فردي، بل هو نتيجة لتفاعل عوامل متعددة، أهمها وجود الفرص التي تسمح بارتكاب الجريمة وتقوم على عدة مبادئ وهي:

1- تؤكد نظرية الفرصة غير المشروعة أن الفرص المتاحة تؤدي دورًا حاسمًا في ارتكاب جميع أنواع الجرائم، بدءًا من جرائم الممتلكات وانتهاءً بالجرائم العنيفة. فوجود فرصة لارتكاب الجريمة، سواء كانت فرصة مادية (مثل توافر هدف سهل) أو فرصة اجتماعية (مثل وجود بيئة تدعم السلوك الإجرامي)، يزيد من احتمال حدوثها.. لا تقتصر أهمية الفرص على الجرائم ضد الممتلكات، بل تمتد إلى أنواع أخرى من الجرائم. فمثلاً، تصميم الحانات والمراقبة فيها يمكن أن يقلل من العنف، وتحديد الثغرات الأمنية في أنظمة الدفع الإلكتروني يحد من عمليات الاحتيال. حتى الجرائم المعقدة مثل الاتجار بالمخدرات تتأثر بوجود فرص تهريب وتوزيع المخدرات، فكلما زادت الفرص المتاحة لارتكاب جريمة معينة، زاد احتمال وقوعها.

2- "تختلف فرص ارتكاب الجرائم باختلاف نوع الجريمة. فمثلاً، لا تتطلب عملية سطو على البريد نفس الظروف والمهارات التي يحتاجها سطو على بنك. كذلك، يختلف ما يدفع شخصًا لسرقة سيارة للاستخدام الشخصي عما يدفع شخصًا آخر لسرقتها لبيع قطع غيارها. هذه التفاوتات في الفرص المتاحة تؤكد أهمية نظرية فرص الجريمة في فهم كل نوع من الجرائم على حدة وتطوير استراتيجيات وقائية مخصصة".

3- "تؤكد الدراسات أن الجرائم لا تحدث بشكل عشوائي، بل تتركز في أوقات وأماكن محددة، وأهمية تلاقي الجاني والضحية في مكان وزمان معينين لارتكاب الجريمة. فوجود فرصة للقاء بينهما، وغياب الرقابة، وتوافر هدف جذاب للسرقة (مثل ممتلكات قيمة) كلها عوامل تزيد من احتمالية حدوث الجريمة. فمثلاً، تزداد معدلات السرقة في المناطق التجارية خلال ساعات الذروة، بينما ترتفع حوادث الشغب في المناطق الحيوية خلال عطلات نهاية الأسبوع. هذا التركيز الزماني والمكاني للجرائم يعكس التقاء الجاني والضحية والفرصة في وقت ومكان معينين، وهو ما تفسرانه نظريتا النشاط الروتيني وأنماط الجريمة".

4- "تؤثر أنماط الحركة اليومية للأفراد بشكل كبير على فرص وقوع الجرائم. فحركة الناس بين منازلهم وأماكن عملهم ومدارسهم تخلق نقاطاً ضعفاً يمكن للجناة استغلالها. فمثلاً، يبحث اللصوص عن الأماكن المزدحمة خلال ساعات الذروة، بينما يستهدف لصوص المنازل الضواحي خلال النهار عندما يكون السكان غائبين".

5- لا تتم الجرائم في عزلة، بل غالبًا ما تتولد عنها سلسلة من الجرائم الأخرى. فالسطو، على سبيل المثال، قد يؤدي إلى ظهور سوق سوداء للسلع المسروقة وزيادة عمليات الاحتيال. كما يمكن أن يشجع الجاني على تكرار الجريمة أو الانتقال إلى أنواع أخرى من الجرائم، مثل الاعتداء أو الاتجار بالمخدرات. هذه الدورة المتكررة للجريمة تعكس الطبيعة المعقدة للظاهرة وتؤكد على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للجريمة".

6- "تؤثر مجموعة من العوامل على جاذبية المنتجات كأهداف للجريمة. حيث تؤدي جاذبية الهدف دورًا مهمًا في ارتكاب الجرائم. فكلما كان الهدف أكثر

قيمة أو سهولة الوصول إليه، زادت احتمالية استهدافه من قبل المجرمين. فالقيمة السوقية للمنتج، وسهولة نقله، ووضوح مكانه، وسهولة بيعه في السوق السوداء، كلها عوامل تزيد من جاذبية المنتج بالنسبة للصوص. فمثلاً، أجهزة الفيديو كانت هدفًا شائعًا للسرقة بسبب قيمتها العالية وصغر حجمها وسهولة بيعها".

7- " "تتفاعل التغيرات التكنولوجية مع العوامل الاجتماعية لتؤثر على أنماط الجريمة. فالفجوات الاقتصادية وعدم المساواة يمكن أن يدفع الأفراد إلى ارتكاب الجرائم للحصول على المنتجات الجديدة التي يرونها رمزًا للنجاح. كما أن الرغبة في الحصول على أحدث التقنيات يمكن أن تدفع المستهلكين إلى اتخاذ سلوكيات محفوفة بالمخاطر، مثل ترك أجهزتهم بدون مراقبة.

8- "تستند استراتيجيات منع الجريمة الحديثة إلى مفهوم أن الجناة يتخذون قرارات عقلانية بناءً على تقييمهم للمكافآت والمخاطر المحتملة. من خلال زيادة المخاطر المدركة، وتقليل المكافآت المتوقعة، وزيادة الجهد المطلوب لارتكاب الجريمة، يمكننا أن نجعل الجريمة خيارًا أقل جاذبية. هذه المبادئ، مدعومة بآلاف الدراسات والأمثلة الناجحة من جميع أنحاء العالم، وتشكل الأساس لنظم فعالة لمنع الجريمة. ومع ذلك، يجب أن ندرك أن منع الجريمة ليس مجرد تطبيق تقني، بل يتطلب أيضًا فهمًا عميقًا للعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تساهم في نشوء الجريمة، بالإضافة إلى شراكة قوية بين الشرطة والمجتمع".

9- "على الرغم من أن تقليل فرص وقوع الجريمة لا يؤدي دائمًا إلى القضاء عليها تمامًا، إلا أنه يمثل استراتيجية فعالة للحد من معدلات الجريمة بشكل عام. فبدلًا من نقل الجريمة إلى أماكن أخرى، فإن هذه الاستراتيجيات تساهم

في تقليل الحوافز لارتكاب الجريمة وتجعل المجتمع ككل مكانًا أكثر أمانًا. صحيح أن الجريمة قد تتكيف وتتغير استجابةً لهذه الجهود، ولكن الأدلة تشير إلى أن تقليل الفرص يمثل خطوة حاسمة في مكافحة الجريمة، ويؤدي إلى انخفاض في معدلات الجريمة على المدى الطويل. ومع ذلك، فإن نجاح هذه الاستراتيجيات يتطلب نهجًا شاملاً يأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تساهم في نشوء الجريمة.

10- تؤكد الدراسات أن جهود منع الجريمة في مكان محدد لا تقتصر آثارها على ذلك المكان فحسب، بل تمتد لتشمل مناطق أوسع. فمن خلال زيادة تكلفة وخطورة ارتكاب الجريمة في منطقة معينة، فإننا نشجع الجناة على الانتقال إلى مناطق أخرى، مما يؤدي إلى انخفاض في معدلات الجريمة بشكل عام. هذه الظاهرة، المعروفة باسم "انتشار الفوائد"، تشير إلى أن الاستثمارات في الوقاية من الجريمة لا تعود بالنفع فقط على المجتمع المحلي، بل تساهم أيضًا في تعزيز الأمن العام على مستوى أوسع. ومع ذلك، فإن نجاح هذه الاستراتيجيات يتطلب تخطيطًا دقيقًا وتنسيقًا بين مختلف الجهات المعنية، بالإضافة إلى مشاركة المجتمع المحلي الفعالة .Miethe (1990).

تتأثر السلوكيات الإجرامية بشكل كبير بوجود الفرص غير المشروعة، وفقًا لنظرية الفرصة الإجرامية. تفترض هذه النظرية أن الأفراد الذين يواجهون صعوبة في تحقيق أهدافهم باستخدام وسائل مشروعة قد يلجأون إلى طرق غير مشروعة، مثل ارتكاب الجرائم. تعتبر الفرص الإجرامية والتفاعلات الاجتماعية والمواقف البيئية من العوامل الرئيسية التي تساهم في تشكيل السلوك الإجرامي. تستند النظرية إلى ثلاثة أنواع من الفرص غير المشروعة:

الفرص الإجرامية المرتبطة بالشبكات الإجرامية، الفرص الصراعية المرتبطة بالعنف، والفرص التراجعية التي تشمل سلوكيات مثل تعاطي المخدرات. كما أن وجود بيئة اجتماعية داعمة للجريمة، مثل الأحياء الفقيرة أو تلك التي تفتقر إلى الفرص المشروعة، يزيد من احتمالية انخراط الأفراد في السلوك الإجرامي. تؤكد النظرية على أهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية في تشكيل سلوك الأفراد، مما يسلط الضوء على ضرورة توفير بيئات صحية وفرص مشروعة لتقليل الجريمة.

5- نظريات الفرص غير المشروعة في تحليل الجريمة.

تتفق العديد من النظريات المعاصرة في علم الجريمة على أن الفرصة عامل حاسم في ارتكاب الجرائم. فمبدأ أن "الفرصة تساوي الجريمة" هو جوهر العديد من هذه النظريات، بما في ذلك نظرية النشاط الروتيني ونظرية أنماط الجريمة. هذه النظريات، رغم اختلافاتها في التفاصيل، تتفق على أن توفر الظروف المواتية للجريمة – كوجود هدف جذاب وقلة الرقابة – يزيد بشكل كبير من احتمال وقوعها. وفي هذا السياق، سنستعرض الافتراضات المشتركة بين هذه النظريات ونوضح كيف تؤدي حتمًا إلى الاستنتاج بأن الفرصة تؤدي دورًا محوريًا في تفسير السلوك الإجرامي، متجاوزة بذلك تركيز النظريات التقليدية على العوامل الفردية.

لذا، فإن هذه النظريات لا تقتصر على كونها سهلة الفهم فحسب، بل إنها توفر أساسًا متينًا لصياغة سياسات وقائية فعالة. فهي تقدم إجابات عملية على انتقادات توجه عادةً إلى أجهزة الأمن والوقاية، والتي غالبًا ما تتهم بإهمال "الأسباب الجذرية" للجريمة. هذا النقد، وإن كان حسن النية، إلا أنه يبالغ في تقدير أهمية العوامل البعيدة المدى. ففي الواقع، غالبًا ما تكون العوامل المباشرة، كتوفر الفرص الإجرامية، هي المحفز الأساسي للسلوك الإجرامي، مما يجعل من التدخل في هذه العوامل استراتيجية

أكثر فعالية في الحد من الجريمة، حيث هناك تقارب ملحوظ بين نظريات فرص الجريمة، وهناك نظريات تتناول فرص الجريمة من منظور مختلف، ومع ذلك تصل جميعها إلى نفس النتيجة.

أ- نظرية النشاط الروتيني.

نظرية النشاط الروتيني هي نظرية في علم الجريمة تركز على تأثير الأنشطة اليومية للمجتمع على فرص ارتكاب الجرائم. تقوم هذه النظرية على ثلاثة مبادئ رئيسية هي: العلائقية، النسبية، والمسؤولية، والتي تؤثر على الوقاية من الجريمة من خلال العمليات الاجتماعية المرتبطة بالتعامل مع الجاني، حراسة الهدف، وإدارة المكان. وتنص النظرية على أن الجريمة تحدث عندما تتوافر الفرص المناسبة، وأن التغييرات في الأنشطة الروتينية للمجتمع تؤدي إلى تغييرات في المواقف التي يواجهها الأفراد، مما يؤثر على معدل الجريمة. وتعود جذور هذه النظرية إلى أعمال فيجوتسكي وليونتيف في علم النفس الثقافي التاريخي، وظهرت بشكل بارز في السبعينيات من خلال لورانس كوهين وماركوس فيلسون، الذين اعتقدوا أن الجريمة هي ظاهرة طبيعية تعتمد على الفرص المتاحة والمكافآت المرتبطة بها. (سليمان، مروة،2022)

تفسر نظرية النشاط الروتيني وقوع الجرائم من خلال تلاقي ثلاثة عناصر أساسية: الجاني المحتمل، الهدف المناسب، وغياب حارس قادر على منع الجريمة. كما تركز على دور البيئة في تحديد فرص حدوث الجرائم، حيث يمكن أن يكون الحارس أي شخص قادر على تثبيط الجريمة بوجوده، مثل الجار أو ربة المنزل. وتؤكد النظرية أن غياب الحراس يعزز من فرص وقوع الجريمة. كما تحدد أربعة عناصر رئيسية تؤثر على تعرض

الهدف للخطر، وهي: القيمة، سهولة الوصول، الوضوح، والانفراد، حيث تكون الأهداف القيمة أو غير المحمية أكثر عرضة للاعتداء.

تساهم التغيرات المجتمعية، مثل دخول النساء سوق العمل وزيادة السلع القابلة للسرقة، في زيادة فرص حدوث الجرائم من خلال التغيرات البنيوية في المجتمع. على سبيل المثال، أدى غياب الحراس خلال النهار بسبب عمل النساء إلى زيادة السرقات من المنازل، كما أن التحولات في التكنولوجيا مثل انتشار السلع الخفيفة والمتينة زادت من تعرض الأهداف للاعتداء. بناءً على هذه التغيرات، توضح النظرية أن التغيرات البنيوية في المجتمع تؤدي دورًا مهمًا في زيادة فرص الجريمة، مما يستدعي تطوير استراتيجيات وقائية فعالة لتعزيز الأمان المجتمعي.

ب-نظرية أنماط الجريمة

تتطلب دراسة الجريمة فهمًا عميقًا للعوامل الفردية والجماعية التي تدفع إلى ارتكابها، بالإضافة إلى تحديد الزمان والمكان اللذين تحدث فيهما الأحداث الإجرامية. في هذا السياق، تقدم نظرية أنماط الجريمة إطارًا مفيدًا لتفسير التباين المكاني والزماني في وقوع الجرائم، وذلك من خلال ربطها بأنماط سلوك الأفراد.

على الرغم من أن المجرمين يشاركون الآخرين في أنشطة يومية روتينية، إلا أن أنماطهم الحركية وتفاعلاتهم مع البيئة تختلف. فالجريمة تشكل جزءًا من هذه الأنماط، حيث يحدد المجرمون مساراتهم وأماكن تواجدهم بناءً على طبيعة الجريمة التي يرتكبونها. تتأثر هذه المسارات والأماكن بالبيئة المحيطة، بما في ذلك البنية التحتية والخصائص الاجتماعية والاقتصادية.

تستفيد نظرية أنماط الجريمة من مكونات البيئة المادية والاجتماعية، مثل الأماكن التي يتجمع فيها الناس والمسارات التي يتحركون فيها، لفهم الأسباب التي تدفع بارتكاب الجرائم في أماكن معينة. وبناءً على هذه المعرفة، يمكن تحديد المسارات التي يسلكها المجرمون والتنبؤ بأماكن وقوع الجرائم المستقبلية. كما يمكن تطوير استراتيجيات للوقاية من الجريمة من خلال تعديل البيئة المحيطة (Brantingha,2013).

تركز نظرية أنماط الجريمة على التفاعل بين الأفراد وبيئتهم المادية، حيث تعتبر أن الجريمة ليست حدثًا عشوائيًا بل نتيجة لأنماط سلوكية متكررة. وتقوم هذه النظرية على ثلاثة مفاهيم أساسية: الأماكن التي يتردد عليها الناس، والمسارات التي يسلكونها، والحدود التي تفصل بين المناطق المختلفة. هذه المفاهيم تساعد في فهم كيفية تأثير التصميم العمراني والتخطيط الحضري على معدلات الجريمة.

تؤكد نظرية أنماط الجريمة على أهمية تصميم المدن وتخطيطها في الحد من الجريمة. فمن خلال تنظيم الأماكن العامة وتحسين الإضاءة والمراقبة، يمكن تقليل الفرص المتاحة لارتكاب الجرائم. كما أن فهم الأنماط الزمنية للأنشطة اليومية يساعد في تحديد الأوقات والأماكن الأكثر عرضة للجريمة، مما يتيح اتخاذ إجراءات وقائية أكثر فعالية .

ج- المنظور العقلاني

يركز المنظور العقلاني في علم الجريمة على كيفية اتخاذ الجناة لقراراتهم عند ارتكاب الجرائم، حيث يُعتبر السلوك الإجرامي نتيجة لتقييم الجاني للمنافع والمخاطر المتوقعة. يفترض أن الجاني يقيّم المكاسب المحتملة مقابل التكاليف، لكن هذا التقييم غالبًا ما

يكون محدودًا بالوقت المتاح والمعلومات المتوفرة. كما أن الجاني قد يعتمد على المنافع الفورية أو المخاطر الواضحة دون أخذ كافة التكاليف والفوائد بعين الاعتبار. بشكل عام، تُظهر نظرية الاختيار العقلاني أن الأفراد يسعون لتحقيق أهدافهم الشخصية بأقصى قدر ممكن وفقًا لمصالحهم الذاتية، حيث يقيمون الفوائد والتكاليف قبل اتخاذ أي قرار، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالسلوك الإجرامي(Gul, 2009).

تشير نظرية الاختيار العقلاني إلى أن الجرائم تختلف في أهدافها وسياقاتها، مما يتطلب تحليلًا خاصًا لكل نوع جريمة. على سبيل المثال، يختلف اختيار الجاني لسرقة سيارة حسب الهدف، سواء كان من أجل القيادة الممتعة أو البيع أو استخدامها في جريمة أخرى. تركز هذه النظرية على كيفية اتخاذ الجاني للقرارات بناءً على حسابات عقلانية تشمل المنافع الفورية والمخاطر المباشرة. كما أن النظرية تسعى إلى فهم أساليب عمل الجناة، ويُظهر التحليل أن تقليل الفرص الإجرامية من خلال تغيير الظروف البيئية والاجتماعية يمكن أن يقلل من معدلات الجريمة.

فمن خلال عرض الثلاث نظريات الرئيسية لفرص الجريمة، يجب أن يكون واضحًا أنها لا تتداخل فحسب، بل تتشارك في العديد من الافتراضات نفسها. حيث تعالج كل منها فرصة الجريمة كعامل مُنتج للجريمة، وتولي اهتمامًا وثيقًا بما يفعله الجناة فعليًا خلال الجريمة. يمكن ترتيب هذه النظريات الثلاث وفقًا لمستوى تركيزها، بدءًا من المجتمع الأكبر (نشاطات روتينية) إلى المنطقة المحلية (نظرية أنماط الجريمة) وصولًا إلى الفرد (الاختيار العقلاني).

كما تخبرنا هذه النظريات أن المجتمع والمكان يمكن أن يغيرا فرص الجريمة، بينما يتخذ الجاني الفردي قرارات استجابة لهذه التغييرات. إن تغيير حجم فرص الجريمة على أي مستوى سيؤدي إلى تغيير في النتائج الإجرامية. إن تخطيط المدن،

وهندسة المساحات الدفاعية، والشرطة الموجهة لحل المشكلات، والوقاية في السياقات – جميعها توفر طرقًا لتقليل فرص الجريمة. رغم أن هذه الأساليب ليست محور هذا المنشور الحالي، إلا أن أي نجاح قد تحققه يُظهر نقطتنا النظرية الأساسية، وهي أن الفرصة هي سبب الجريمة.(Wilcox,2018)

د- نظرية الفرصة التفاضلية: تفسير السلوك الإجرامي من منظور اجتماعي

تم تطوير نظرية ميرتون الأنومي من قبل كلود وأوهلين، لتؤكد على أهمية البناء الاجتماعي في تشكيل الثقافات الفرعية المنحرفة. الأفراد الذين يعانون من ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة يواجهون صعوبة في تحقيق الأهداف الثقافية المشروعة باستخدام الوسائل التقليدية، مما يدفعهم إلى تطوير ثقافات بديلة تدعم السلوك الانحرافي. ومع ذلك، ليست هذه الثقافات مجرد استجابة سلبية للضغوط الاجتماعية، بل هي نظام قيم يوفر للأفراد هوية ومعنى. يتطلب فهم الانحراف دراسة التفاعل المعقد بين الهيكل الاج تماعي والثقافة الفرعية.

على الرغم من تبسيط كلود وأوهلين لفهم الثقافات الفرعية المنحرفة من خلال تصنيفات ثلاثة، تظهر الحياة الواقعية تعقيدًا أكبر. العصابات الإجرامية تتجاوز غالبًا هذه التصنيفات، مما يجعل من الصعب تطبيقها بشكل دقيق. علاوة على ذلك، يركز النموذج على الذكور من الطبقة العاملة، ما يحجب جوانب مهمة من الجريمة مثل تأثير الحرمان من الفرص والاختلافات بين الجنسين. هذه العوامل تؤدي دورًا حاسمًا في فهم الظاهرة الإجرامية.

تؤدي الأحياء التي تشهد مستويات عالية من الجريمة دورًا مهمًا في تشكيل بيئات التعلم الإجرامي، حيث يتفاعل الشباب مع المجرمين الأكبر سناً ويتعرضون لفرص تعلم مهارات وقيم إجرامية. هذا السياق الاجتماعي يوفر الفرص اللازمة للوصول إلى

البناءات التعليمية والأنشطة الإجرامية. تشير نظرية الفرصة غير المشروعة إلى أن البناء الاجتماعي يؤثر بشكل غير مباشر على السلوك الإجرامي من خلال العوامل الاجتماعية مثل الارتباط التفاضلي والتعريفات. إلا أن نموذج أكيرز حول التعلم الاجتماعي يضيف بعدًا دقيقًا على مستوى الأفراد في هذه السياقات.

يؤثر السياق الاجتماعي للأحياء أيضًا على انتشار الجرائم مثل السرقة من المنازل. الدراسات أظهرت أن قرب الجاني من مكان الجريمة يزيد من احتمال وقوعها، كما أن الأحياء التي تعاني من عدم الاستقرار السكني والحرمان الاقتصادي تزداد فيها معدلات السرقة. كما أن الروابط الإجرامية تؤدي دورًا كبيرًا في نجاح الأفراد في الحفاظ على نمط حياة إجرامي مستدام، حيث يعتمد هؤلاء المجرمون على العلاقات مع "السياجات" أو المشترين غير الشرعيين للتخلص من السلع المسروقة. في الأحياء ذات الدخل المنخفض، توجد أسواق كبيرة للسلع المسروقة، مما يسهم في زيادة الجرائم المتعلقة بالممتلكات.

على الرغم من أن الفكرة لم يتم التعبير عنها بشكل صريح أو توضيحها من قبل كلودر وأوهلي، إلا أنه قد يكون هناك نوعان عامان من الفرص غير المشروعة— خصوصًا فيما يتعلق بجريمة السرقة. تشمل الأنواع النوعين الأماميين والخلفيين من الفرص غير المشروعة. تمثل الفرص الأمامية جميع الوسائل غير المشروعة التي يحصل عليها الفرد ويملكها قبل و/أو خلال تنفيذ السرقة نفسها، مثل الوصول إلى بيئة تعلم إجرامية والتوجيه/التعليم المكتسب من هذه العلاقات. بالمقابل، تمثل الفرص الخلفية جميع الوسائل غير المشروعة التي تسمح بالتخلص الناجح وبيع الممتلكات المسروقة، مثل الروابط مع المنافذ المربحة (مثل "السياجات") بالإضافة إلى قدرة الفرد على البيع واستعداد الناس لشراء السلع المسروقة.

لقد كانت الاهتمام الأكاديمي الموجه نحو سياق الحي والبناء الاجتماعي الأوسع دورانيًا، يعود إلى أوائل القرن العشرين وهيمنة مدرسة شيكاغو. على مدى العقود القليلة الماضية، شهد هذا المجال اهتمامًا متجددًا بالسياق الاجتماعي. في خطاب جائزة ساوثرلاند، أكد سامبسون (2013) على أهمية المكان، خاصة كما يتجلى في الأحياء، كسياق أساسي لعلم الجريمة في المستقبل. وذهب سامبسون (2013: 2) إلى وصف العالم بأنه "غير متوازن بشكل عميق، والفقر في المكان هو نفسه شائع". مثل هذا البيان يتماشى مع الموضوع الأساسي لنظرية الفرصة غير المشروعة. غالبًا ما يركز العلماء الذين يدرسون عدم المساواة بشكل كبير على الوسائل والفرص المشروعة. ما تم إغفاله بشكل كبير من هذه المناقشات هو أن هناك عدم مساواة في توزيع الفرص غير المشروعة؛ لا تقدم جميع الأحياء آفاقًا أو ظروفًا مماثلة لحدوث الجريمة—سواء في الجوانب الأمامية أو الخلفية. تعالج الدراسة الحالية هذا القصور من خلال فحص كيفية تأثير سياق الحي على السرقة من المنازل. يتم إيلاء اهتمام خاص لوجهة نظر نظرية لم تتلق الكثير من الاهتمام على مر السنين—نظرية الفرصة غير المشروعة لكلودر وأوهلي(1960). (Shjarback, 2018)

بناء على ذلك يمكن القول إن النظريات الحديثة المعنية بـ "الفرص" في الجريمة تقوم على عدة مبادئ قريبة من الواقع، وسهلة التفسير والتعليم، وجاهزة للتطبيق. والتي تشمل نظرية النشاط الروتيني، ونظرية الاختيار العقلاني، ونظرية أنماط الجريمة. وتبني هذه النظريات على المقولة القديمة "الفرصة تصنع اللص". فتوضح أن الفرصة هي "سبب جذري" للجريمة، وتسلط الضوء على كيفية مساعدة هذه النظريات في التفكير في منع الجريمة. كما تقدم نظريات الفرص غير المشروعة إطارًا مهمًا لفهم كيفية تأثير البيئة الاجتماعية والمكانية على السلوك الإجرامي. حيث تؤكد

هذه النظريات أن الجرائم لا تحدث نتيجة للضغوط الاجتماعية فقط، بل نتيجة لوجود الفرص المتاحة أمام الجاني والتي تجعله يتخذ القرار بارتكاب الجريمة. من خلال دراسة هذه الفرص في سياقات مختلفة، مثل النشاطات اليومية، تصميم الأماكن، أو الروابط الاجتماعية في الأحياء، يمكن وضع استراتيجيات وقائية أكثر فعالية للحد من الجريمة. وعليه، فإن التركيز على تقليل الفرص الإجرامية، سواء من خلال تعزيز الرقابة المجتمعية أو تحسين بنية الأماكن، يعد من أبرز السبل لمكافحة الجريمة والحد من انتشارها في المجتمع.

سابعًا: منهجية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين توافر الفرص غير المشروعة وارتفاع معدلات الجريمة، وذلك من خلال فهم الدوافع التي تقود الأفراد إلى استغلال هذه الفرص. ولتحقيق هذا الهدف، تم اعتماد المنهج النوعي، الذي يُعد الأنسب لفهم الظواهر الاجتماعية المعقدة، خاصة تلك التي تتعلق بالسلوك الإجرامي.

وقد تم تطوير أداة مقابلة متعمقة لجمع البيانات، استُخدمت مع مجموعة من الخبراء في مجال إنفاذ القانون، بهدف الوصول إلى رؤى معمقة حول تأثير الفرص غير المشروعة على السلوك الإجرامي.

1- المنهجية وأسلوب البحث

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الكيفي بوصفه مقاربة تحليلية تتيح فهماً أعمق للسياقات الاجتماعية والثقافية المحيطة بموضوع الدراسة. وتم توجيه البحث نحو دراسة عدد محدود من الحالات بهدف الحصول على بيانات تفصيلية وغنية.

كما استعانت الباحثة بـ المذكرات الميدانية (Memos) كأداة مساعدة في التحليل النوعي، لما لها من دور مهم في توثيق الأفكار والملاحظات التي تتولد أثناء مراحل جمع البيانات وتحليلها.

أ- **تفريغ وتصنيف البيانات:** بعد جمع البيانات الكيفية (المقابلات)، قامت الباحثة بتفريغها بدقة وتحويلها من صيغة صوتية إلى نصوص مكتوبة. بعد ذلك، تم تصنيف هذه النصوص وفقًا لمحاور الدراسة وأهدافها، مما يساعد على تنظيم المعلومات وتسهيل الوصول إليها.

ب-**القراءة المتكررة والمتعمقة:** قامت الباحثة بقراءة البيانات أكثر من مرة على فترات متباعدة. هذه القراءة المتأنية لم تكن مجرد مراجعة سطحية، بل كانت عملية تفاعلية تهدف إلى الوصول إلى حالة من الفهم العميق والحوار والتفاهم بين الباحثة والنصوص التي شاركها المشاركون في الدراسة. هذا التفاعل المستمر مع البيانات يساعد على استيعاب السياقات الدقيقة والأبعاد الخفية المرتبطة بموضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلات دليل المقابلة.

ج- دور المذكرات الميدانية (Memos) في التحليل الكيفي:

تلعب المذكرات الميدانية (Memos) دورًا حيويًا في عملية التحليل الكيفي، وتُعد أداة أساسية للباحث لتسجيل وتطوير الأفكار والرؤى الناشئة عن البيانات. تُستخدم المذكرات الميدانية كـ"مساحة تفكير" للباحث، حيث يتم فيها تسجيل:

1- **الانطباعات الأولية والتأملات:** تُسجل الباحثة ملاحظاتها وانطباعاتها الفورية عن البيانات، مثل الأفكار التي تتبادر إلى الذهن أثناء تفريغ البيانات أو قراءتها لأول مرة.

2- الروابط بين المفاهيم: تساعد المذكرات في ربط الأفكار والمفاهيم المختلفة التي تظهر في البيانات. على سبيل المثال، قد تلاحظ الباحثة وجود صلة بين الفقر والسلوك الإجرامي في إحدى الحالات، ثم تسجل هذه الملاحظة وتفكر في كيفية تكرارها أو اختلافها في حالات أخرى.

3- تطوير الفئات والموضوعات: تُستخدم المذكرات لتطوير الفئات (categories) والموضوعات (themes) الناشئة من البيانات. فعندما تلاحظ الباحثة تكرار لظاهرة معينة (مثل تأثير التكنولوجيا على الجريمة)، تبدأ في تدوين أفكارها حول هذه الظاهرة كفئة محتملة للتحليل.

4- تساؤلات البحث الجديدة: قد تؤدي المذكرات إلى طرح تساؤلات بحثية جديدة أو تعديل تساؤلات قائمة بناءً على ما تظهره البيانات.

5- تتبع مسار التفكير التحليلي: توثق المذكرات الميدانية المسار الفكري للباحث، مما يُمكنها من العودة إلى نقطة معينة في التحليل وفهم كيفية تطور الأفكار والفرضيات.

وفي سياق هذه الدراسة، أفادت المذكرات الميدانية الباحثة بشكل كبير في:

- **تحديد العوامل الرئيسية:** ساعدت المذكرات الباحثة على تجميع الملاحظات حول العوامل المتكررة التي تدفع الأفراد نحو السلوك الإجرامي، مثل الظروف الاقتصادية، تفكك الأسرة، وتأثير التكنولوجيا، مما أدى إلى تصنيف هذه العوامل كفئات تحليلية رئيسية.

- **فهم تباين الجرائم:** من خلال المذكرات، تمكنت الباحثة من تسجيل ملاحظات حول اختلاف أنواع الجرائم باختلاف البيئات (حضرية مقابل ريفية)، مما ساعد على تطوير هذا المحور التحليلي المهم.
- **ربط الجوانب النفسية بالاجتماعية:** أتاحت المذكرات للباحثة فرصة لربط الاضطرابات النفسية بالنشأة الاجتماعية والظروف الاقتصادية، مما عمق فهمها للصفات النفسية الشائعة بين مرتكبي الجرائم.
- **تحليل تأثير وسائل الإعلام والفنون:** ساهمت المذكرات في تتبع أفكار الباحثة حول كيفية تأثير المحتوى الإعلامي والفني (الأفلام والألعاب الإلكترونية) على تشكيل السلوك الإجرامي، وكيف يمكن لتقليد هذه السلوكيات أن يحدث.
- **تحديد دور التشريعات والفرص البيئية:** استُخدمت المذكرات لتسجيل التأملات حول مدى تأثير التشريعات والعقوبات، وكذلك الظروف البيئية (مثل الكثافة السكانية ونقص الخدمات)، على السلوك الإجرامي.
- **صياغة السياسات والبرامج المقترحة:** من خلال التفكير المتعمق في المذكرات، استطاعت الباحثة تطوير أفكار حول السياسات والبرامج الفعالة للحد من الجريمة، مثل برامج التوعية والتدريب المهني.

باختصار، تعد المذكرات الميدانية بمثابة "مفكرة بحثية" للباحثة، سمحت لها بتوثيق عملية تفكيرها، وتطوير رؤاها، وتنظيم تحليلاتها للبيانات الكيفية، مما أثرى النتائج النهائية للدراسة وجعلها أكثر عمقًا وتنظيمًا.

2- أداة الدراسة: المقابلة المتعمقة

تم تصميم أداة المقابلة المتعمقة لجمع بيانات نوعية من المشاركين، وتضمنت عددًا من المحاور التي كان الهدف من خلالها استكشاف آراء وتصورات المشاركين حول موضوع البحث بشكل شامل. وشملت المحاور التي تم التركيز عليها في المقابلة ما يلي: **المحور الأول:** البيانات الأساسية للمشاركين، **والمحور الثاني:** العوامل المؤثرة في دفع الأفراد نحو السلوك الإجرامي، **والمحور الثالث:** الدور الذي تؤديه الفرص والبيئة في تشكيل السلوك الإجرامي، والمحور الرابع: السياسات والبرنامج التي يمكن تطبيقها للحد من فرص الانخراط في السلوك الإجرامي لدى الأفراد.

كما اعتمدت الدراسة على عينة عمدية من العاملين في مجال إنفاذ القانون، بلغ عددها (18) حالة. تم تحديد هذه العينة بعناية بناءً على عدد من الشروط التي تضمن تمثيل دقيق للفئات المعنية والمتخصصة في موضوع الدراسة. وكانت الشروط المحددة لاختيار المشاركين كما يلي:

1- العمل في مجال الشرطة:

يجب أن يكون المشاركون يعملون في إحدى الوحدات الأمنية أو القوات الشرطية، مما يضمن لهم الخبرة المباشرة في التعامل مع القضايا الأمنية المتعلقة بإنفاذ القانون.

2- العمل في النيابة العامة:

ينبغي أن يكون لدى المشاركين خبرة عملية في عمل النيابة العامة، من خلال التحقيقات الجنائية أو تقديم القضايا أمام المحكمة، مما يعزز فهمهم للعلاقة بين إنفاذ القانون وتطبيق العدالة.

3- العمل في القضاء:

تم اختيار المشاركين العاملين في السلك القضائي، وذلك لضمان وجود معرفة قانونية عميقة بالأنظمة القضائية، وطرق معالجة القضايا الجنائية المتصلة بالقانون.

تم اختيار هذه العينة العمدية من أجل جمع آراء وتجارب متخصصة حول موضوع الدراسة وضمان تنوع وجهات النظر من مختلف مجالات إنفاذ القانون.

3- مجتمع البحث والسياقات الحياتية للمشاركين

لتقديم فهم أعمق للبيئة التي نشأ فيها السلوك الإجرامي محل الدراسة، تم اختيار مجتمع البحث بعناية ليعكس **تنوع السياقات الحياتية** في مصر. تعيش الحالات المشاركة في الدراسة ضمن بيئات جغرافية واجتماعية متباينة، تشمل كلاً من **المناطق الحضرية المكتظة** في المدن الكبرى مثل القاهرة والجيزة، حيث تنتشر أحياء ذات كثافة سكانية عالية وتعاني من نقص الخدمات الأساسية والتخطيط العمراني غير المنتظم. هذه المناطق غالبًا ما تتسم بظروف اقتصادية صعبة، مثل الفقر والبطالة، مما يخلق بيئة حاضنة لأنواع معينة من الجرائم كالمخدرات والسرقة. في المقابل، تضم الدراسة حالات من **المناطق الريفية في صعيد مصر ووجه قبلي**، حيث تختلف السياقات الحياتية بشكل كبير. هنا، تُشكل العوامل الثقافية والاجتماعية، مثل النزاعات العائلية وقضايا الثأر، دوافع رئيسية لأنواع أخرى من الجرائم، غالبًا ما ترتبط بالعنف واستخدام الأسلحة. هذا التنوع في الخلفيات المعيشية للمشاركين يثري نتائج الدراسة، ويوفر رؤى شاملة حول كيفية تفاعل الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية مع الأفراد لتشكيل السلوك الإجرامي في سياقات مختلفة.

4- منهجية إجراء المقابلات وسياقاتها

لتعميق فهمنا للظاهرة المدروسة، اعتمدت الدراسة على المقابلات الكيفية شبه المنظمة، التي سمحت بجمع بيانات غنية وثرية. تم تحديد مدة كل مقابلة بمرونة، تتراوح عمومًا بين 45 دقيقة وساعة ونصف، لضمان الحصول على تفصيلات كافية دون إرهاق المشاركين. قبل بدء كل مقابلة، تم الحصول على موافقة مستنيرة من المبحوثين للتسجيل الصوتي، مع التأكيد على سرية المعلومات واستخدامها لأغراض البحث فقط. هذا الإجراء ضمن التقاط جميع الإجابات بدقة، بالإضافة إلى تدوين ملاحظات ميدانية موجزة حول سياق المقابلة، لغة الجسد، أو أي تفاعلات غير لفظية قد تثري التحليل لاحقًا. أما عن سياقات المقابلات، فقد تم اختيارها بعناية فائقة لضمان راحة المشاركين وخصوصيتهم، حيث أُجريت غالبيتها في المنازل الخاصة للمبحوثين أو في أماكن عامة هادئة ومحايدة يفضلونها، مثل المقاهي أو المراكز المجتمعية، مما ساعد على خلق بيئة آمنة وتشجع على التعبير الحر والصادق.

5- إدارة المقابلات ودليل القضايا الرئيسية

تمثلت إدارة المقابلات في تحقيق توازن دقيق بين توجيه النقاش وترك مساحة للمبحوثين للتعبير بحرية. على الرغم من أننا لم نُرفق دليل المقابلة كاملاً، إلا أنه ارتكز على قضايا رئيسية محددة لضمان تغطية جميع محاور الدراسة وأهدافها. من أبرز هذه القضايا التي تم التركيز عليها: الظروف الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على السلوك الإجرامي، تأثير تفكك الأسرة وضغط الأصدقاء، دور وسائل الإعلام والفنون (كالأفلام والألعاب الإلكترونية)، فعالية التشريعات والعقوبات، وكذلك تأثير العوامل البيئية والتخطيط العمراني في تشكيل الفرص الإجرامية. خلال المقابلة، كان الباحث يستخدم الأسئلة

المفتوحة لتشجيع الإجابات المفصلة، ويتبعها بأسئلة استقصائية (probing questions) لتعميق الفهم وتوضيح أي نقاط غامضة. الأهم من ذلك، كان الباحث يُتيح الفرصة كاملة للمبحوثين لتوجيه دفة النقاش في بعض الأحيان، مما سمح بظهور قضايا غير متوقعة أو وجهات نظر فريدة، وأثرى البيانات المجمعة بشكل كبير، وقدم رؤى أعمق حول تعقيدات السلوك الإجرامي من وجهة نظر المتحدثين أنفسهم.

اعتمدت الدراسة على التحليل الكيفي للبيانات، وهو أسلوب يهدف إلى فهم الظواهر الاجتماعية بعمق. تتضمن هذه العملية عدة خطوات متأنية لضمان دقة النتائج وشموليتها:

جدول رقم (1) يوضح البيانات الأساسية للعاملين في مجال إنفاذ القانون

رقم الحالة	النوع	السن	الرتبة/الوظيفة	سنوات الخبرة في المجال
1	ذكر	25 سنة	ملازم أول	سنتان
2	ذكر	60 سنة	مستشار	30 سنة
3	ذكر	62 سنة	لواء شرطة بالمعاش	30 سنة
4	ذكر	30 سنة	وكيل نيابة	5 سنوات
5	ذكر	28 سنة	معاون مباحث	6 سنوات
6	ذكر	40 سنة	مقدم	18 سنة
7	ذكر	38 سنة	ضابط شرطة	15 سنة
8	ذكر	37 سنة	مستشار	15 سنة
9	ذكر	45 سنة	مستشار	20 سنة
10	ذكر	50 سنة	مستشار	31 سنة
11	ذكر	27 سنة	نقيب	4 سنوات
12	ذكر	50 سنة	رئيس محكمة	22 سنة

رقم الحالة	النوع	السن	الرتبة/الوظيفة	سنوات الخبرة في المجال
13	انثى	45 سنة	مستشار نيابة إدارية	20 سنة
14	انثى	45 سنة	مستشار	15 سنة
15	انثي	40 سنة	ضابط شرطة	17 سنة
16	انثي	39 سنة	مستشار نيابة إدارية	13 سنة
17	انثي	37 سنة	مستشار	15 سنة
18	انثي	49 سنة	ضابط شرطة	20 سنة

6- طريقة جمع البيانات:

استعانت الباحثة بعدد من جامعي البيانات لإجراء بعض المقابلات، بينما قامت الباحثة بنفسها بإجراء غالبية المقابلات مع المشاركين في الدراسة. استغرقت عملية إجراء المقابلات قرابة أربعة أشهر، بداية من شهر مارس 2023 حتى نهاية شهر يونية 2024، حيث تم جمع البيانات التفصيلية من الحالات المشاركة بشكل تدريجي، وتضمنت عملية جمع البيانات المقابلات المتعمقة التي تم تصميمها لجمع معلومات نوعية حول تجارب وآراء المشاركين في موضوع الدراسة. كانت المقابلات تركز على فهم وجهات نظر المشاركين حول العلاقة بين إنفاذ القانون والقضايا ذات الصلة في إطار الدراسة.

ثامنًا: نتائج الدراسة

اعتمدت الدراسة على التحليل الكيفي (Qualitative Analysis) وذلك وفقًا لنوعية البيانات التي تم جمعها، وهي بيانات كيفية تهدف إلى فهم الظاهرة بشكل عميق. بعد جمع الباحثة للبيانات، قامت بتفريغها وتصنيفها وفقًا لمحاور الدراسة وأهدافها. كما بدأ في قراءة البيانات أكثر من مرة على فترات متباعدة، بهدف الوصول إلى حالة من

الفهم والحوار والتفاهم بينها وبين النصوص التي تمت مشاركتها من قبل الحالات المشاركة في الدراسة، بما يتصل بالموضوع وأهداف وتساؤلات دليل المقابلة.

وبعد إجراء هذه الخطوات التحليلية، تم الوصول إلى النتائج التالية:

أولاً: العوامل التي تدفع الأفراد نحو السلوك الإجرامي:

(1) أبرز أنواع الجرائم التي يرتكبها الأفراد في المجتمع:

اشارت البيانات إلى تعدد العوامل التي تدفع الأفراد نحو السلوك الإجرامي، وتتمثل أبرز هذه العوامل في الظروف الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تأثير التكنولوجيا. على سبيل المثال، يعاني العديد من الأفراد من الفقر والبطالة، ما يجعلهم يلجؤون إلى ارتكاب الجرائم للحصول على المال أو تأمين احتياجاتهم الأساسية. في هذا السياق، يقول أحد المشاركين: "السرقة والقتل والمتاجرة بالمواد المخدرة وتعاطيها مع تنوعها والجرائم الإلكترونية" (الحالة رقم5)، وهو ما يعكس ارتباط الحاجة الاقتصادية المرتفعة بالمشاركة في الأنشطة الإجرامية. إضافة إلى ذلك، فإن تزايد استخدام الهواتف المحمولة والانترنت قد أدى إلى ظهور أنواع جديدة من الجرائم، مثل الابتزاز الإلكتروني والاحتيال عبر الإنترنت. كما يقول أحد المشاركين: "الجرائم الإلكترونية أصبحت منتشرة بشكل أكبر بسبب الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا" (الحالة رقم 4). يعكس هذا التحول في الأساليب الإجرامية أثر التكنولوجيا في تسهيل ارتكاب الجرائم وجعلها أكثر سرية وسرعة.

كما تختلف أنواع الجرائم بشكل كبير باختلاف البيئة المحلية التي يعيش فيها الأفراد، حيث تؤدي العوامل الثقافية والاجتماعية دورًا مهمًا في تحديد نوع الجريمة. ففي بعض المناطق مثل الصعيد ووجه قبلي، تكثر جرائم الثأر والقتل نتيجة للنزاعات

العائلية، كما تزداد جرائم استخدام الأسلحة نتيجة للخصومات المستمرة. كما يذكر أحد المشاركين: "في الصعيد، هناك انتشار لجرائم الثأر والقتل بسبب الخصومات... والشرطة دايمًا واقفة للجرائم دي بالمرصاد" (الحالة رقم 3). بينما في المناطق الحضرية مثل القاهرة والجيزة، تزداد الجرائم المتعلقة بالمخدرات والسرقة والجرائم الجنسية، كما في قول أحد المشاركين: "أغلب الجرائم في محافظات القاهرة والجيزة هي تجارة المخدرات، السرقة، والجرائم الجنسية" (الحالة 12). هذا التوزيع الجغرافي للجرائم يشير إلى أن البيئة المحيطة، مثل طبيعة المجتمع ووجود ممارسات ثقافية معينة، تسهم دورًا كبيرًا في توجيه الأفراد نحو نوع معين من الجرائم.

وشهدت أنماط الجرائم تحولات ملحوظة على مر السنوات، حيث ظهرت أنواع جديدة من الجرائم لم تكن شائعة في الماضي. من أبرز هذه الجرائم "الابتزاز الإلكتروني"، التي انتشرت بشكل غير مسبوق نتيجة للتقدم التكنولوجي وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي. كما أشار أحد المشاركين إلى أن "الجرائم التي انتشرت في هذه الأيام هي جريمة الابتزاز والتشهير... بسبب توافر الهواتف المحمولة في أيدين الناس" (الحالة 13). وإلى جانب الابتزاز الإلكتروني، شهدت الجرائم المرتبطة بالقتل والسرقة تحولات كبيرة. فقد ارتفعت حالات القتل بشكل مقلق، لا سيما مع انتشار الأسلحة واستخدامها في المشاجرات. كما أضاف أحد المشاركين: "انتشرت جريمة السرقة بطريقة رهيبة بسبب انتشار المخدرات والبطالة والفقر" (الحالة 16). هذا التزايد في الجرائم يعكس تأثيرات العوامل الاقتصادية والاجتماعية، مثل الظروف الاقتصادية الصعبة، وانتشار المخدرات، وكذلك سهولة الحصول على الأسلحة.

تجدر الإشارة إلى أن تطور الجرائم لم يقتصر على الأنواع الجديدة، بل شمل أيضًا تغيرًا في طبيعة الجرائم المرتكبة. ففي الماضي، كانت المخدرات تقتصر على

الحشيش والبانجو، بينما ظهرت الآن أنواع جديدة من المخدرات. كما تغيرت طرق ارتكاب الجرائم مثل القتل والسرقة. وفقًا لأحد المشاركين: "ظهرت أنواع جديدة من المخدرات وكذلك طرق القتل البشعة وما عرف حديثًا بالدارك ويب" (حالة رقم 12).

في المجمل، فإن التغيرات في أنماط الجرائم تعكس تفاعلًا مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي الذي ساهم في تسهيل ارتكاب بعض الجرائم، مثل الابتزاز الإلكتروني والتشهير عبر الهواتف المحمولة.

بناء على ذلك تُسهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية بشكل كبير في دفع الأفراد نحو السلوك الإجرامي.. على سبيل المثال، يساهم الفقر والبطالة في دفع الأفراد إلى اللجوء إلى السرقات أو جرائم المخدرات، في حين تؤدي التكنولوجيا دورًا في ظهور جرائم جديدة مثل الابتزاز الإلكتروني. أيضًا، يختلف نوع الجريمة باختلاف البيئة المحلية؛ ففي المناطق الريفية تنتشر جرائم الثأر، بينما في المدن الكبرى تزداد الجرائم المرتبطة بالمخدرات والتجارة غير المشروعة.

(2) العوامل المؤثرة على السلوك الإجرامي:

أكدت المعطيات الميدانية إلى أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية من العوامل المؤثرة بشكل كبير على السلوك الإجرامي للفرد. الفقر والبطالة من أبرز هذه العوامل التي تدفع الأفراد للانحراف نحو الجريمة. فالشخص الذي يعاني من الفقر قد يشعر باليأس ويبحث عن أي وسيلة لتلبية احتياجاته الأساسية، حتى وإن كانت غير قانونية. كما أن البطالة تخلق فراغًا في حياة الأفراد وتزيد من احتمالات تفكيرهم في الانخراط في السلوكيات الإجرامية. كما ورد في إحدى الحالات: "الفقر بيكون دافع مهم في ارتكاب السلوك الإجرامي... البطالة تترك الشخص بلا عمل وفي فراغ دائم، مما يدفعه للتفكير في الانخراط في الأعمال الإجرامية" (الحالة 7). هذا يشير إلى أن

التحديات الاقتصادية مثل الفقر والبطالة تمثل أرضًا خصبة للجريمة، حيث يبحث الأفراد عن طرق بديلة لكسب المال.

كما يُعد تفكك الأسرة من العوامل الأساسية التي تسهم في تشكيل السلوك الإجرامي. الأسرة هي المؤسسة الأولى التي تساهم في تشكيل شخصية الفرد، وعندما تكون هذه الأسرة مفككة، فإنها لا توفر الرعاية والدعم اللازمين لأبنائها. هذا يساهم في غياب الوعي الأخلاقي ويساهم في انحراف الأبناء. كما ورد في إحدى الحالات: "تفكك الأسرة وانفصال الأزواج وتربية الأولاد بعيدًا عن آبائهم... لها دور كبير في نشأة السلوك الإجرامي" (الحالة رقم 3). عندما لا يجد الطفل الدعم العاطفي من أسرته، قد يلجأ إلى وسائل أخرى مثل الإدمان أو الانحراف للسعي وراء إحساس بالانتماء أو البحث عن العاطفة المفقودة.

ويُعد ضغط الأصدقاء من العوامل المؤثرة بشكل كبير في توجيه السلوك الإجرامي لدى الأفراد. حيث يؤثر الأصدقاء بشكل كبير على سلوك الفرد، وقد يدفعونه إلى ارتكاب الجرائم من خلال تأثيراتهم السلبية أو تشجيعهم على التصرفات المنحرفة. كما يشير أحد المشاركين: "من المعروف أن الصاحب ساحب... بيدفع صحبه إلى السلوك المنحرف" (الحالة رقم 2). أصدقاء السوء يمثلون مصدرًا قويًا للتحفيز على ارتكاب الجرائم مثل تعاطي المخدرات أو السرقة، خاصة عندما لا يملك الفرد القدرة على التمييز بين السلوك السوي والسلوك المنحرف. في بعض الحالات، قد يقود ضغط الأصدقاء إلى اتخاذ خطوات خطيرة تؤدي إلى الانخراط في سلوكيات غير قانونية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عبد الجواد، محمد سمير أبو الفتوح،2016) التي تتناول ظاهرة جرائم العنف لدى الشباب في مصر، مركزة على العوامل الاجتماعية

والاقتصادية التي تساهم في تفشي هذه الجرائم. تشير النتائج إلى أن الفقر، البطالة، وتدني مستوى المعيشة تؤدي دورًا كبيرًا في دفع الشباب إلى ارتكاب جرائم العنف، إلى جانب العوامل الذاتية مثل الطمع والرغبة في الثراء، بالإضافة إلى تأثيرات الأسرة والأصدقاء والبيئة السكانية في تشكيل سلوكيات الشباب الإجرامية[1].

بناء على استجابات المبحوثين فإن العوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي للأفراد تشمل الفقر، البطالة، تفكك الأسرة، وضغط الأصدقاء. هذه العوامل تتفاعل مع بعضها البعض لتؤثر على قرارات الأفراد وسلوكياتهم. الفقر والبطالة يدفعان الأفراد إلى البحث عن وسائل غير قانونية لكسب المال، بينما تفكك الأسرة يساهم في غياب الدعم العاطفي والتوجيه الأخلاقي. من ناحية أخرى، ضغط الأصدقاء يمكن أن يدفع الأفراد، وخاصة الشباب، إلى الانخراط في سلوكيات منحرفة من أجل الحصول على القبول الاجتماعي.

(3) السمات النفسية الشائعة بين الافراد الذين يرتكبون السلوك الاجرامي:

أكدت حالات الدراسة على تتعدد العوامل النفسية التي تساهم في دفع الأفراد نحو ارتكاب السلوك الإجرامي، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عدة جوانب نفسية واجتماعية تؤثر بشكل كبير على الأفراد في اتخاذ قراراتهم والسلوكيات التي يمارسونها. تساهم الاضطرابات النفسية مثل اضطرابات الشخصية، الاكتئاب، والإدمان في تحفيز الأفراد على ارتكاب الجرائم، وذلك من خلال تأثيرها على التفكير السليم والتحكم في السلوكيات. يظهر هذا التأثير بشكل واضح في حالات كثيرة حيث يصبح الشخص عاجزاً عن التفكير السليم أو التحكم في تصرفاته.

أولاً، تُظهر البيانات أن النشأة والتنشئة الاجتماعية لها دور كبير في تشكيل السلوك الإجرامي، حيث يكون الأفراد الذين نشأوا في بيئات عائلية غير مستقرة أو في بيئات

فقيرة ومحرومة أكثر عرضة للتعرض للاضطرابات النفسية مثل الاكتئاب أو اضطرابات الشخصية، وبالتالي يصبحون أكثر عرضة لارتكاب الجرائم. كما أن الفقر والضائقة المالية يمكن أن يدفعا الأفراد إلى اتخاذ قرارات متهورة تفضي إلى ارتكاب سلوكيات إجرامية، حيث يعتقد البعض أن الظروف الاجتماعية الصعبة هي التي دفعتهم إلى ارتكاب الجريمة.

ثانياً، تتعدد العوامل النفسية التي تؤثر في السلوك الإجرامي وتشمل الاكتئاب والإدمان واضطرابات الشخصية. فالاكتئاب يمكن أن يؤدي إلى شعور الشخص باليأس والتشاؤم، مما يدفعه إلى اتخاذ قرارات اندفاعية قد تشمل ارتكاب جريمة. كما أن الإدمان على المواد المخدرة له تأثيرات خطيرة، حيث يجعل المدمن غير قادر على التحكم في سلوكياته ويدفعه إلى ارتكاب الجرائم للحصول على المال لشراء المخدرات. هذه الاضطرابات النفسية تجعل الأفراد أقل قدرة على التفكير العقلاني في عواقب أفعالهم.

ثالثاً، يُعد غياب الرقابة الأسرية والتنشئة السلبية من العوامل المهمة التي تساهم في زيادة السلوك الإجرامي. حيث يُلاحظ أن الأفراد الذين نشأوا في بيئات أسرية مفككة أو في ظروف اقتصادية صعبة، مثل البطالة أو غياب الوالدين، يصبحون أكثر عرضة للانحراف وارتكاب الجرائم. في هذه الحالات، يصبح الفقر والبطالة عوامل رئيسية في دفع الأفراد نحو اتخاذ قرارات غير رشيدة، مما يؤدي في النهاية إلى وقوع الجرائم.

<u>أمثلة من الحالات المؤيدة لهذا التحليل:</u>

"كل جريمة لها صفحة زي الناس اللي بتيجوا في تبديل والبراهين والغرامات دول ناس غلابه لأنهم بيكونوا عاوزين يجوزوا عيالهم أو يدخلوهم الكلية" (الحالة رقم 12). هذا

الاقتباس يوضح تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية في دفع الأفراد إلى ارتكاب الجرائم. حيث يعتقد البعض أنهم ليس لديهم خيار آخر سوى ارتكاب الجريمة لتحسين أوضاعهم.

"الاندفاع، وانخفاض مستوى التعاطف مع الآخرين يجعلان الشخص أكثر عرضة لارتكاب الجرائم وكذلك الإدمان" (الحالة رقم 18). هذا يعكس التأثير الكبير للإدمان والاندفاع في اتخاذ قرارات غير سليمة، حيث يصبح الشخص غير قادر على التفكير في العواقب.

"الإدمان على المواد المخدرة، إذ يغير الإدمان من الصفات الشائعة في الوسط الإجرامي وذلك لما في الإدمان من مخاطر عديدة" (رقم 8). هذا الاقتباس يسلط الضوء على تأثير الإدمان على التفكير والسلوك، حيث يصبح الشخص المدمن أكثر عرضة لارتكاب الجرائم بسبب تغييرات في دماغه تؤثر على قدرته على اتخاذ قرارات عقلانية.

وتؤكد دراسة (عبابسة، علي،2010) على أن السلوك الإجرامي، إلى جانب حالات الإدمان والأمراض النفسية والعقلية، غالبًا ما يكون ناتجًا عن انحرافات سيكوباتية تنشأ من التنشئة الاجتماعية السيئة والظروف الاجتماعية القاسية، مما يعيق قدرة الشخص على تحمل الضغوط النفسية والاجتماعية ويتجه إلى السلوك الاجرامي[2]. بناءً على هذه الأمثلة والتحليل، يمكن القول إن العوامل النفسية مثل اضطرابات الشخصية، الاكتئاب، والإدمان تؤدي دوراً مهماً في دفع الأفراد نحو ارتكاب السلوك الإجرامي. وتظل النشأة الاجتماعية والتنشئة الأسرية من العوامل الأساسية التي تؤثر في تشكيل هذه السلوكيات.

(4) دور وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل السلوك الاجرامي:

تمارس وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي تأثيرًا كبيرًا على تشكيل السلوك الإجرامي، حيث تقدم محتوى يمكن أن يشجع الأفراد، خاصة الشباب، على ارتكاب الجرائم.

تشير (الحالة رقم 17) إلى أن "وسائل الإعلام بتكون سبب يدفع الفرد الي ارتكاب السلوك الاجرامي لان الفرد بيشوف اللي في وسائل الاعلام وبيجرب" .

كما يتعرض الأفراد في الكثير من الأحيان لمحتوى عنيف أو غير ملائم يعرض سلوكيات إجرامية قد يجدها البعض جذابة أو مثيرة. عبرت (الحالة رقم 16) أن "الإعلام يُساهم في تشكيل السلوك الاجرامي من خلال اقتصاد الإثارة على الجريمة وتمجيد المجرمين مما يؤدي إلى زيادة الاهتمام بالسلوك الاجرامي". خاصة في حالات معينة، مثل إظهار الجريمة في الأفلام والمسلسلات كوسيلة لفرض هيبة أو إثبات الرجولة، مما ينعكس بشكل سلبي على المتابعين، خصوصًا الشباب في المناطق الشعبية. وأشار أحد المشاركين إلى أن "الشباب، خاصة في المناطق العشوائية، بيشوفوا في الشارع أنه لازم يكون معاه سلاح علشان يبقى 'جدع'" (الحالة رقم 11).

من ناحية أخرى، يشير البعض إلى تأثير مواقع التواصل الاجتماعي كعامل محفز آخر على السلوك الإجرامي. "مواقع التواصل الاجتماعي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في تشكيل السلوك الإجرامي لدى الفرد" (الحالة رقم 15). هذه المواقع، التي تفتقر إلى الرقابة الصارمة، توفر مساحة لانتشار الأفكار الإجرامية وأحيانًا لتبادل الخبرات حول كيفية ارتكاب الجرائم مثل السرقة الإلكترونية أو المتاجرة غير القانونية. ويؤكد أحد المشاركين على ذلك قائلاً: "مواقع التواصل الاجتماعي يروج لبعض

الأفكار الغريبة منها بعض الأفكار الإجرامية ويساعد الأشخاص على تنفيذها" (الحالة رقم 8). وذا ما أكدت عليه دراسة (سليماني، صبرينة، 2018) الميدانية أن العنف الرمزي في شبكات التواصل الاجتماعي يعد عاملًا مهمًا في تشكيل سلوك الأفراد المجرمين، حيث أصبح المحتوى المتداول في هذه الشبكات جزءًا من استراتيجيات الجريمة. كما تبين أن الشبكات الاجتماعية قد ساهمت في ظهور أنماط جديدة من الأفراد في المجتمع الافتراضي، مما يعكس تأثيرات نفسية واجتماعية على سلوكياتهم. تم تحليل المنشورات من خلال منهج وصفي تحليلي باستخدام أسلوب الكمي والكيفي، مما أتاح فهمًا أعمق للبنية المحتوى ودورها في العنف الرمزي[3].

(5) دور الفنون مثل الأفلام والألعاب الإلكترونية في تعزيز السلوكيات الإجرامية

تعتبر بعض الفنون مثل الأفلام والألعاب الإلكترونية من العوامل المؤثرة في تعزيز السلوكيات الإجرامية، حيث تؤدي إلى تقليد الأفعال التي يتم عرضها، خصوصًا عندما تحتوي على مشاهد عنف أو سلوكيات غير أخلاقية. على سبيل المثال، تشير بعض الآراء إلى أن "مسلسل عبده موته والألعاب الإلكترونية زي عسكر وحرامي بيكون ليهم أثر لأنهم عاوزين يقلدوهم" (الحالة رقم 1)، مما يساهم في تعزيز رغبة الأفراد في محاكاة السلوكيات الإجرامية التي يرونها. وهذا يشمل أيضًا الألعاب الإلكترونية التي تحتوي على عنف، حيث "ألعاب الفيديو أصبحت عاملاً مهماً لزيادة العنف وترسيخه في نفسية ممارسيها" (الحالة رقم 7)، وهو ما يؤثر على تربية الأطفال والشباب، ويجعلهم أكثر استعدادًا لتقبل السلوكيات العنيفة. كما أنه في بعض الحالات، "الأفلام والألعاب الإلكترونية اللي فيها مشاهد عنف ممكن تعزز من السلوكيات العنيفة عند بعض الأفراد" (الحالة رقم 16)، وخاصة إذا كان الشخص مهيأ نفسيًا لهذا النوع من السلوك.

من جانب آخر، يمكن أن تكون هذه الفنون مؤثرة بشكل كبير على الأطفال والشباب في مراحل معينة من حياتهم. بعض الآراء تشير إلى أن "الأطفال يحبون أن يلعبوا على الألعاب الإلكترونية التي تحتوي على محتوى عنف، ويزرع هذا العنف فيهم" (الحالة رقم 9). كما أن الأفلام التي تحتوي على مشاهد غير أخلاقية قد تؤدي إلى تقليد هذه السلوكيات. أشار إحدى المبحوثين قائلا: "الأفلام غير الأخلاقية التي تحتوي على مشاهد الجنس والعنف والألفاظ غير الأخلاقية تزيد من هرمون الدوبامين"(الحالة رقم 17). وهذا ما أظهرته دراسة (مرزوق، فاروق جعفر عبد الحكيم،2017) أن سلبيات ممارسة الألعاب الإلكترونية احتلت المرتبة الأولى من حيث التأثير على سلوكيات الأفراد، حيث تمثل هذه السلبيات في تعزيز سلوكيات عدوانية وإدمان للألعاب، مما قد يؤدي إلى انتشار الجريمة الإلكترونية. كما أوضحت الدراسة أن الألعاب الإلكترونية قد تساهم في تشويه الوعي الاجتماعي والأخلاقي لدى المتعلمين.

(6) دور التشريعات والعقوبات في تشكيل سلوك الأفراد تجاه الجريمة: التأثير والردع

تشكّل التشريعات والعقوبات عنصرًا حاسمًا في تحديد مواقف الأفراد من الجرائم، حيث تعمل العقوبات على ردع الأفراد عن ارتكاب السلوكيات الإجرامية من خلال الخوف من العواقب القانونية. هذه العقوبات يمكن أن تكون رادعة وتؤثر بشكل إيجابي على منع الجرائم، لكن تأثيرها قد يختلف بناءً على نوع العقوبة وظروف الأفراد. على سبيل المثال، العقوبات المشددة على الجرائم الخطيرة، مثل القتل أو السرقة، تعمل على تقليل احتمالية ارتكاب هذه الجرائم بسبب الخوف من العقاب. في هذا السياق، يقول أحد المبحوثين: "أكيد ليها دور إيجابي طبعا؛ يعني لو شخص

ارتكب جريمة واتقبض عليه المنطقة بتهدأ وتبتدى الناس تخاف من التكرار" (المبحوث 3). وأشار آخر إلى أن "التشريعات والعقوبات بتؤدي دور كبير في ردع الأفراد عن ارتكاب الجرائم. القوانين الصارمة والعقوبات الواضحة بتكون رسائل قوية بإن السلوك الإجرامي هيواجه عقاب" (المبحوث 17).

ومع ذلك، قد لا تكون العقوبات كافية في بعض الحالات إذا كانت الأفراد يعانون من حالات نفسية أو اجتماعية تؤثر على وعيهم أو قدرتهم على إدراك العواقب. على سبيل المثال، "الاكتئاب والإدمان ليه دور لأنه بيخلي الشخص مش واعي باللي بيعمله فمش بيخاف من العقوبات ولا تشريعات" (المبحوث 1). بالإضافة إلى ذلك، يرى البعض أن العقوبات قد تحد من انتشار الجريمة ولكنها لا تمنعها بالكامل، حيث تقول إحدى المشاركات: "التشريعات والعقوبات لا تمنع الجرائم ولكن تحد منها" (المبحوث 13). وهذا يتفق مع دراسة (Kahan, 2019) التي أشارت إلى أن التشريعات والعقوبات تؤدي دورًا مهمًا في تشكيل سلوك الأفراد تجاه الجريمة من خلال التأثير الاجتماعي والردع. فالقوانين لا تقتصر على تحديد شدة العقوبات، بل تساهم أيضًا في تشكيل تصورات الأفراد حول ما هو مقبول اجتماعيًا، مما يؤثر على قراراتهم بشأن الانخراط في الجريمة ويعزز من قيمة النظام المدني والاحترام في المجتمع.

ثانيًا: الدور الذي تؤديه الفرص والبيئة في تشكيل السلوك الاجرامي :

(1) دور العوامل الثقافية والاجتماعية في تشكيل الفرص الاجرامية

تؤثر العوامل الثقافية والاجتماعية بشكل محوري في تكوين الفرص الإجرامية، حيث تتداخل قيم المجتمع والتعليم والهوية مع الظروف الاجتماعية لتؤثر بشكل كبير

على سلوك الأفراد. على سبيل المثال، في البيئات التي تعاني من قلة التعليم وتفشي الفقر والبطالة، قد يضطر الأفراد إلى اللجوء إلى السلوكيات الإجرامية لتحقيق أهدافهم المالية أو الاجتماعية. كما أشار أحد المبحوثين في الحالة رقم 1، "الشخص الذي نشأ في بيئة منخفضة وملوثة اجتماعيًا قد يتأثر بسهولة بهذه البيئة ويقلد سلوكيات غير قانونية مثل السرقة"، مما يعكس تأثير بيئة الفرد على خياراته. العوامل الثقافية مثل القيم المجتمعية السائدة أيضًا تؤدي دورًا، حيث تتشكل هذه القيم وتحدد السلوكيات المقبولة، فبعض المجتمعات قد تميل إلى تقبل العنف أو الإجرام كجزء من ثقافتها اليومية. وفقًا للمبحوث رقم 9، "القيم الاستهلاكية المادية قد تجعل البعض يرى الطرق القانونية بطيئة للحصول على المال، فيلجأ إلى الطرق غير القانونية". في هذا السياق، يكون التعليم أحد العوامل الحاسمة في تقليل الفرص الإجرامية، إذ يعمل على توعية الأفراد وتطوير مهاراتهم، مما يساهم في تقليل ميلهم إلى الانخراط في الأنشطة الإجرامية.

من جهة أخرى، التكنولوجيا أصبحت عاملًا مؤثرًا في توسيع نطاق الفرص الإجرامية، حيث يمكن استخدامها في ارتكاب الجرائم الإلكترونية مثل الاحتيال والنصب عبر الإنترنت. كما أشار أحد المبحوثين في الحالة رقم 12 إلى أن "التكنولوجيا تسهم في خلق فرص إجرامية غير مباشرة مثل السرقة الرقمية والاختراقات". الأفراد الذين ينشأون في بيئات تعليمية وثقافية ضعيفة قد يكونون أكثر عرضة لاستخدام التكنولوجيا في سياقات غير قانونية. كما أن الهوية الاجتماعية والعرقية قد تساهم في تشكيل دوافع بعض الأفراد نحو الانخراط في السلوك الإجرامي، خاصة في المجتمعات التي تعاني من التمييز الاجتماعي. أحد المبحوثين في الحالة رقم 8 أكد أن "الشخص المتعلم يبتعد عن الجريمة بينما الشخص الجاهل قد يلجأ إلى الجرائم كملاذ آمن". وبالتالي، يمثل التعليم والتكنولوجيا والثقافة عناصر أساسية في

تشكيل سلوك الأفراد وتقليل أو زيادة فرص انخراطهم في السلوك الإجرامي، وأكدت دراسة (الدسوقي، منى محمد العتريس، 2022) على مدي تأثير الذكاء الاصطناعي على ارتكاب الجرائم، حيث أدى التطور التكنولوجي السريع إلى ظهور جرائم جديدة تعتمد على الذكاء الاصطناعي والروبوتات. وكيف أن هذه الجرائم تمثل تحدياً جديداً للقانون[4].

(2) الظروف البيئية وزيادة معدلات الجريمة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية ونقص الخدمات

تعد البيئة الاجتماعية والاقتصادية لها دورًا حاسمًا في تحديد مدى تعرض المناطق للجرائم. تشير البيانات إلى أن المناطق التي تعاني من الفقر، والكثافة السكانية المرتفعة، ونقص الخدمات، تعد أكثر عرضة لارتكاب الجرائم. كما ورد في (الحالة رقم 1)، حيث ذكر أحد المبحوثين أن "الفقر يخلق حاجة ملحة لدى الأفراد للبحث عن وسائل غير قانونية للحصول على المال، مما يدفعهم في كثير من الأحيان إلى ارتكاب الجرائم مثل السرقة". في هذه المناطق، لا توجد فرص عمل كافية، وتفتقر العديد من المناطق إلى المدارس والخدمات الصحية، مما يعزز شعور بالإحباط بين السكان ويدفعهم إلى اللجوء للسلوك الإجرامي. حالة الكثافة السكانية، كما أوضح أحد المبحوثين في (الحالة رقم 2)، قد تؤدي إلى "نقص السلع الأساسية، مما يخلق نوعًا من الحقد والتنافس بين الأفراد، مما يؤدي إلى تنامي السلوك الإجرامي". كما أن نقص المراقبة، سواء من خلال غياب وجود الشرطة أو كاميرات المراقبة، يجعل هذه المناطق بيئة خصبة لارتكاب الجرائم دون رادع.

من جهة أخرى، المناطق التي تفتقر إلى المراقبة والخدمات، مثل العديد من المناطق العشوائية، تشهد نوعًا مختلفًا من السلوك الإجرامي. كما أشار أحد المبحوثين في

(الحالة رقم 9)، إلى أن "نقص الخدمات مثل التعليم والرعاية الصحية والنقل، وغياب المراقبة في بعض المناطق ذات الدخل المنخفض، يخلق بيئة ملائمة لارتكاب الجرائم". في هذه الظروف، يواجه الأفراد مشكلات متعددة مثل البطالة والفقر، مما يزيد من ميولهم نحو ارتكاب الجرائم كوسيلة للهروب من تلك الظروف. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر الثقافة المحلية والممارسات الاجتماعية في سلوك الأفراد. كما ذكر أحد المبحوثين في (الحالة رقم 6)، "بعض المناطق قد تكون ثقافتها مرتبطة بسلوكيات معينة مثل المخدرات والسرقة"، مما يساهم في زيادة معدلات الجرائم. لذا، تعتبر المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والنقص في الخدمات والمراقبة من أكثر المناطق عرضة للجرائم.

واتفقت هذه النتائج مع دراسة (Malik,2016.) التي تشير إلى أن الظروف البيئية في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، مثل البطالة والتضخم وعدم المساواة في الدخل، تساهم بشكل كبير في زيادة معدلات الجريمة. بالإضافة إلى ذلك، يعزز نقص الخدمات الأساسية في هذه المناطق من تفشي الجريمة، حيث تخلق هذه العوامل بيئة ملائمة لزيادة الانحرافات الاجتماعية والتصرفات الإجرامية

(3) دور البيئة المحرومة من الخدمات الأساسية في تكوين ثقافة العنف وتقبل الجريمة بين السكان

تتشكل في البيئات المحرومة من الخدمات الأساسية، سواء كانت حضرية أو ريفية، ثقافة العنف نتيجة لغياب الفرص التعليمية والصحية والاجتماعية. على سبيل المثال، يتحدث أحد المبحوثين عن كيف تُشكل البيئة المحرومة من الخدمات الأساسية بيئة خصبة لنشوء ثقافة العنف وتطبيع الجريمة بين السكان. في البيئات الحضرية المحرومة مثل العشوائيات، حيث تعاني المجتمعات من غياب الخدمات

الأساسية مثل الصحة والتعليم، يزداد شعور السكان بالإحباط والعزلة. كما أشار أحد المبحوثين (حالة 4) إلى أن "البيئة المحرومة من الخدمات بتخلي السكان يحسوا بالعزلة والإهمال، وده بيزود شعورهم بالإحباط وعدم الثقة في الحكومة، وبالتالي ممكن يقبلوا على الجريمة كوسيلة لحل مشاكلهم أو التعبير عن غضبهم." هذا الشعور يؤدي إلى تزايد السلوكيات الإجرامية في تلك المناطق، حيث يرى الأفراد الجريمة وسيلة لتحقيق العدالة أو البقاء، خاصة في غياب النظام الأمني الفاعل.

من ناحية أخرى، في البيئة الريفية، تتنوع الجرائم وتنتشر بسبب الفقر المدقع والنزاعات العائلية حول الأراضي والميراث. كما أشار أحد المبحوثين (حالة 6) إلى أن "في الريف أغلب الجرائم بتكون ثأر وقتل، واتنين بيتخانقوا فالخناق وصل لقتل"، ما يدل على أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية في الريف تعزز ثقافة العنف. هذا الأمر يعود جزئيًا إلى قلة الخدمات الحكومية ووجود نظام قبلي يعزز النزاعات والتوترات بين السكان. كما أكد مبحوث آخر (حالة 7) أن "البيئة الريفية المحرومة من الخدمات الأساسية تولد الاستبعاد والتهميش الاجتماعي علاوة على تكوين ثقافة العنف وازدياد الجريمة بين السكان"، مما يساهم في استمرار هذا النوع من السلوكيات الإجرامية في تلك البيئات.

(4) دور الضوضاء العامة والكاميرات والوجود الشرطي في الحد من السلوك الإجرامي: تأثيرات واقعية ومواقف معاصرة

يساهم الوجود الأمني مثل الشرطة والكاميرات والضوء العام بشكل كبير في الحد من السلوك الإجرامي في بعض المناطق. كما أشار المبحوثون، فإن وجود الشرطة يُعتبر رادعًا نفسيًا للمجرمين، حيث يزيد من خوفهم من ارتكاب الجرائم. على سبيل المثال، يقول أحد المبحوثين: "أي حد بيشوف عربية الشرطة بيخاف، والوجود الأمني

بيخلي المجرم يفكر مرتين قبل ارتكاب الجريمة، خاصة في السرقات والقتل" (حالة 1). والوجود المستمر للشرطة والأضواء العامة يُقلل من الفرص المتاحة للمجرمين لأنهم يعرفون أنهم تحت المراقبة. إضافة إلى ذلك، تساعد الكاميرات في تقليل الجرائم، حيث يعتقد الكثيرون أن المجرم سيخاف من أن يظهر في التسجيلات. كما يروي مبحوث آخر: "الكاميرات بتقلل من حدوث الجريمة، لو شخص دخل سوبر ماركت وحط حاجة غالية في جيبه، لما شاف الكاميرا بيخاف ويرجع الحاجة تاني" (حالة 11).

من جهة أخرى، المواقف التي تم رصدها تؤكد تأثير هذا الوجود الأمني على تصرفات الأفراد. على سبيل المثال، تم ذكر موقف في حالة سرقة، حيث قام شخص بسرقة شنطة تحتوي على ذهب، وعندما شعر بوجود كاميرات في المكان، تمت متابعته وإلقاء القبض عليه. كما أضاف مبحوث آخر: "الكاميرات ساعدت في معرفة كيف ارتكبت الجريمة ومن ارتكبها، وهذا يعزز دور المراقبة في تقليل الجريمة" (حالة 13).

وهذا ما تناولته دراسة (Ekici, 2022) أن وجود الشرطة له دور في الحد من السلوك الإجرامي، كما له تأثير إيجابي على الحد من بعض الجرائم مثل السرقة وتعاطي الأسلحة والمخدرات. كما تشير الدراسة إلى أن الضوضاء العامة والكاميرات قد تسهم في تحسين الوعي الأمني وتقليل الجرائم من خلال زيادة المراقبة والوجود الشرطي، مما يؤدي إلى ردع السلوك الإجرامي. ومع ذلك، تظل التأثيرات متفاوتة وتعتمد على نوع الجريمة والمواقف المعاصرة في المجتمعات المختلفة.

في الختام، تساهم هذه العناصر في خلق بيئة آمنة تحد من الجرائم، وإن كانت الكاميرات وحدها قد لا تمنع الجريمة بالكامل، إلا أنها تسهم في توثيق الجريمة وإلقاء

القبض على مرتكبيها، مما يجعل الأشخاص يفكرون مرتين قبل ارتكاب أي تصرف إجرامي.

(5) دور التخطيط العمراني في التأثير على السلوك الإجرامي

يعد التخطيط العمراني أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على السلوك الإجرامي في المناطق المختلفة. فكما ذكر العديد من المبحوثين، إن وجود تخطيط حضري جيد يمكن أن يساهم بشكل كبير في الحد من فرص حدوث الجريمة. فالمناطق الحضرية الراقية والتي تتمتع بتخطيط حضري جيد، مثل المدن الجديدة مثل مدينة الرحاب والعاصمة الإدارية الجديدة، تعتبر أقل عرضة للجريمة نظرًا لتوفر الإنارة الجيدة، الشوارع الواسعة، والأنشطة الاجتماعية التي تساهم في تقليل الإحساس بالعزلة والفقر. وفقًا لأحد المبحوثين (الحالة رقم 4)، وهذا ما أكدت عليه إحدى الدراسات بأن المناطق الحضرية المرتقية ماديًا واجتماعيًا تقل فيها الجريمة، حيث لا يوجد فقر أو بطالة تدفع الأفراد للانخراط في السلوك الإجرامي"، حيث أن نمط التحضر العمراني السريع يؤثر بشكل مباشر على الظروف الاجتماعية للأسرة، مما يسهم في زيادة السلوك الإجرامي مثل السرقة والمخدرات. كما تبين أن الخصائص العمرانية والمعمارية للفضاءات السكنية تؤثر في تحفيز هذه السلوكيات الإجرامية[5].(Sabba,2018)

أما في المناطق العشوائية والمخططة بشكل غير جيد، كما في الأحياء الشعبية أو المناطق ذات الكثافة السكانية العالية مثل بولاق الدكرور، فإن قلة الإضاءة، ضيق الشوارع، وعدم وجود مرافق وخدمات كافية مثل المدارس والمستشفيات، تساهم في ظهور الجريمة بشكل أكبر. حيث يمكن أن تؤدي هذه الظروف إلى نشوء بيئة مواتية للجريمة نتيجة الضغط النفسي والإحساس بالإهمال الاجتماعي، مما يدفع البعض إلى

ارتكاب الجرائم. على سبيل المثال، (الحالة رقم 3) ذكر "في المناطق التي تفتقر إلى التنظيم، مثل الشوارع الضيقة، يكون الوصول إلى خدمات الطوارئ أصعب بكثير، مما يزيد من صعوبة السيطرة على المواقف مثل الحرائق، وقد ينتج عن ذلك تأثيرات غير مباشرة على تزايد السلوك الإجرامي"، وفى هذا السياق تؤكد إحدى الدراسات إلى أن البيئة المعمارية لها تأثير على سلوك الأفراد، حيث تؤثر تصاميم المباني والفراغات المعمارية في النفس البشرية، وتساهم في تشكيل قيم الإنسان وسلوكه. تبين أن التصميم المعماري، خاصة في حالة البناء العشوائي، له دور كبير في ظهور المشكلات الاجتماعية والنفسية مثل الأمراض النفسية والتدهور الأخلاقي، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة والعنف. لذلك، فإن دراسة تأثير هذه البيئة ضرورية لتطوير حلول للتحديات الاجتماعية وتحقيق الأمن والاستقرار (إيمان عصام الجارحي وآخرون،2023)[6].

وأكدت دراسة (عبد العزيز، عبد الله أحمد، والسبعاوي، يحيى حسين.2021) أن التخطيط العمراني له تأثير كبير في تفاقم العزلة الاجتماعية والنفسية، مما ساهم في زيادة معدلات الجريمة، خاصة بعد الأحداث السياسية والأمنية التي مرّت بها المدينة، ما يتطلب إعادة النظر في التصاميم العمرانية لتشمل الجوانب الاجتماعية[7].

عليه، يمكن القول إن التخطيط العمراني ليس مجرد تحسين في شكل المدينة أو القرية، بل هو عنصر أساسي في التحكم في معدل الجريمة من خلال توفير بيئة حضرية منظمة تسهم في تقليل الفرص المتاحة للأنشطة الإجرامية.

ثالثًا: السياسات والبرامج الفعّالة للحد من الفرص المؤدية إلى الانخراط في السلوك الإجرامي لدى الأفراد

1- السياسات والبرامج الأكثر فاعلية في منع الأفراد من الانخراط في السلوك الاجرامي

فيما يتعلق بالحد من الفرص التي قد تؤدي إلى الانخراط في السلوك الإجرامي، تظهر مجموعة من السياسات والبرامج التي يمكن أن تساهم بشكل فعّال في الحد من هذا السلوك. بناءً على الآراء المستخلصة من البيانات، يمكننا تحديد دور التوعية والبرامج التعليمية على أنها من أهم الأدوات. حيث يظهر أنَّ التوعية عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى التعليم والتوجيه الأسري، يمكن أن تُساهم بشكل كبير في تغيير مفاهيم الأفراد حول الجريمة. كما أن البرامج التوعوية، مثل قصص الأشخاص الذين عايشوا تجربة السجون، تمنح المجتمع فرصة لفهم عواقب الجريمة وأثرها النفسي والاجتماعي، كما ورد في (الحالة رقم 3)، حيث تم استضافة شخص ارتكب جريمة، مما أتاح له الفرصة لمشاركة تجربته الشخصية وتقديم العبرة للآخرين. يُعزز هذا الفهم من خلال استخدام وسائل الإعلام المختلفة كالتلفزيون أو الإذاعة، التي تبث رسائل توعوية وتحذيرية، وهو ما أشار إليه الحالة رقم 8، الذي يسلط الضوء على ضرورة استخدام الإعلام في نشر الوعي عن خطورة الجريمة.

وقد توصلت دراسة (Welsh,2024) إلى أن السياسات والبرامج الأكثر فاعلية في منع الأفراد من الانخراط في السلوك الإجرامي تعتمد على الأدلة البحثية وتوجيهها، مع التركيز على استراتيجيات متكاملة تشمل الوقاية

المجتمعية والتعليم وإعادة التأهيل. كما تبرز أهمية تعزيز استخدام هذه السياسات من خلال تطوير طرق جديدة للتفكير وتنفيذ استراتيجيات تساهم في تقليل العوامل المسببة للجريمة وتعزيز العدالة الاجتماعية.

2- دور الأسرة والتعليم والإعلام في الوقاية من السلوك الإجرامي

من جهة أخرى، تُعتبر الفرص الاقتصادية والتدريب المهني أيضًا من السياسات الفعالة في تقليل الانخراط في السلوك الإجرامي. يشير العديد من المبحوثين إلى ضرورة توفير فرص عمل مناسبة، كما ورد في الحالة رقم 4، حيث تم التأكيد على تأثير توفير فرص التعليم والتدريب الوظيفي في تقليل احتمالات الجريمة. وبالإضافة إلى ذلك، تبرز أهمية توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للأفراد الذين يعانون من مشاكل نفسية أو اجتماعية، وهي آلية مهمة للتعامل مع العوامل المساعدة في وقوع الجريمة. كذلك، يعد التعاون بين المؤسسات الحكومية مثل وزارات الداخلية والشؤون المعنوية والإعلام من العوامل التي تساهم في تطبيق هذه السياسات، كما ورد في الحالة رقم 8، حيث تم التأكيد على دور التعاون بين هذه الوزارات في توعية المجتمع ورفع مستوى الأمن والطمأنينة.

فيما يخص تعزيز دور الأسرة، المؤسسات التعليمية، الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في الوقاية من السلوك الإجرامي، أكد المشاركون في الدراسة على أهمية التربية السليمة في الأسرة. يقول أحد المشاركين (الحالة رقم 1): "دور الأسرة أن الأهالي لازم تراقب كويس على الأولاد وتعودهم على السلوكيات الجيدة". كما أكدوا أن المؤسسات التعليمية تُسهم بشكل كبير في الوقاية من السلوك الإجرامي من خلال نشر التوعية وتعليم القيم الأخلاقية. أحد المشاركين (الحالة رقم 16) اقترح إنشاء "حصة سلوكيات" في المدارس تهدف إلى تعليم الأطفال سلوكيات جيدة وتدريبهم على

احترام الآخرين. إضافة إلى ذلك، أشار آخرون إلى أهمية دور الإعلام في تعزيز المخاطر التي قد يتعرض لها المجرمون، بالإضافة إلى دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الوعي حول مخاطر الجريمة.

أما بالنسبة لدور الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، فكان هناك توافق على أن الإعلام يمكن أن يكون له تأثير إيجابي إذا تم توجيه رسائل توعية حول عواقب السلوك الإجرامي. كما أكد بعض المبحوثين أن وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تؤدي دورًا مهمًا في التوعية والوقاية من الجريمة إذا تم استخدامها بشكل إيجابي. وأشار أحد المبحوثين (الحالة رقم 9) إلى ضرورة "إنشاء صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي تابعة للجهات المعنية لتوعية المجتمع حول خطورة السلوك الإجرامي"، مما يعكس أهمية التنسيق بين المؤسسات المختلفة في تعزيز الوعي الاجتماعي.

وفى النهاية أشار المشاركون إلى أن تعزيز التنسيق بين الأسرة، المؤسسات التعليمية، الإعلام، ومواقع التواصل الاجتماعي يتطلب دعمًا حكوميًا وتشريعيًا، بالإضافة إلى توفير برامج توعية مستمرة تركز على الوقاية من السلوك الإجرامي وتعليم الأفراد كيفية تجنب الوقوع في هذه الأنماط السلوكية. وهذا ما توصلت إليه دراسة (Nevisi, 2022) أن التعليم والأسرة والإعلام يلعبون دورًا محوريًا في الوقاية من الجريمة والانحراف الاجتماعي. فالتعليم يعزز من القيم الأخلاقية ويزيد من الوعي الاجتماعي، بينما تسهم الأسرة في توفير بيئة صحية وداعمة للنمو النفسي والاجتماعي للأفراد، مما يحد من فرص الانحراف. أما الإعلام فيعمل على نشر التوعية حول مخاطر الجريمة وأهمية اتباع السلوكيات الإيجابية، مما يساهم في تعزيز السلوكيات السليمة في المجتمع.

3- التغييرات القانونية والتشريعية اللازمة لتحسين الوضع الحالي في الوقاية من السلوك الإجرامي:

من خلال استعراض الآراء المختلفة، نجد أن هناك توافقاً واسعاً على ضرورة إجراء تغييرات قانونية وتشريعية في عدة مجالات لتعزيز القدرة على مكافحة الجرائم والوقاية منها. أولاً، يشير عدد من المبحوثين إلى أهمية تحديث القوانين لمواكبة التطورات الحديثة في أساليب الجريمة، مثل الجرائم الإلكترونية والنصب الإلكتروني، حيث يرى البعض أن التشريعات الحالية لا تتناسب مع تعقيدات الجرائم الحديثة. أحد المشاركين ذكر أن "نحتاج قوانين أقوى لمكافحة الجرائم الإلكترونية" (الحالة رقم 4). كما طالب البعض بتعزيز العقوبات على الجرائم المتكررة، مع التأكيد على أهمية أن تكون العقوبات عادلة وتتناسب مع نوع الجريمة. يرى المبحوثين أن "السجون يجب أن تكون مكاناً للإصلاح وليس للعقاب فقط" (الحالة رقم 6)، بحيث توفر برامج تعليمية وتأهيلية للمسجونين للحد من احتمالية العودة إلى السلوك الإجرامي.

من جانب آخر، أشار بعض المبحوثين إلى ضرورة تعديل بعض القوانين القائمة مثل تلك المتعلقة بحالات التلبس في الجرائم، حيث أشار أحدهم إلى أنه "يجب ضبط حالات التلبس الخاصة بالمخدرات لتقليل حالات البراءة" (الحالة رقم 1). كما تم التطرق إلى ضرورة تقليل التكدس القضائي وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة كجزء من الإصلاحات القانونية، بهدف تحسين النظام القضائي وضمان العدالة في المعاملات القانونية. وعليه، يمكن استنتاج أن التغييرات القانونية والتشريعية ضرورية لمواكبة التحديات الحالية في مكافحة الجريمة وتعزيز فاعلية النظام القانوني في الوقاية من السلوك الإجرامي. وهذا ما أشارت إليه (الجملي، طارق، 2019) إلى أن الطبيعة المتغيرة لسياسة التجريم والعقاب تفرض على المشرع إعادة النظر في تشريعاته بين الحين والآخر وفقًا لتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية. في بعض الأحيان،

يتطلب ذلك تعديل بعض النصوص القانونية أو إضافة نصوص جديدة لتجريم أفعال لم تكن مجرمة سابقًا، خاصة إذا أصبحت هذه الأفعال تشكل تهديدًا للمصالح التي يجب حمايتها. ولكن، رغم أن سلطة المشرع في تعديل القوانين قد تكون واسعة، إلا أنها محكومة بشروط ضرورية لضمان التوازن بين القوانين الجديدة والقيم الراسخة للنظام القانوني القائم، مع ضرورة وجود آليات قانونية واضحة لتنفيذ هذه التعديلات دون إحداث تعارض مع المبادئ الأساسية للنظام.

4- استراتيجيات العاملين في مجال إنفاذ القانون في التعامل مع الأفراد المعرضين للخطر قبل وقوعهم في السلوك الإجرامي:

تتمثل استراتيجيات الشرطة والنيابة في التعامل مع الأفراد المعرضين للخطر في مجموعة من الإجراءات الوقائية التي تهدف إلى منع حدوث السلوك الإجرامي قبل وقوعه. أولاً، تعتمد الشرطة على التوعية المجتمعية من خلال الحملات التثقيفية في الأماكن العامة والمدارس ومراكز الشباب. كما يشارك رجال الشرطة في الأنشطة المجتمعية التي تساعد على التعرف على الأشخاص المعرضين للخطر، مما يسهم في الوقاية من الانحراف السلوكي. أحد المشاركين أشار إلى أن "الشرطة تعمل على التفاعل مع الناس في الشوارع وتنبيههم لمخاطر السلوك الإجرامي" (الحالة رقم 1).

ثانيًا، تتبنى الشرطة استراتيجيات فحص اجتماعي للمناطق التي تشهد سلوكيات خطرة. هذا يشمل تحليل البلاغات عن العنف الأسري أو التنمر، واستخدام أنظمة مراقبة حديثة لضبط المناطق التي قد يتزايد فيها احتمال وقوع الجرائم. في هذا السياق، أشار أحد المبحوثين إلى أن الشرطة "تستخدم تقنيات حديثة لمراقبة الأشخاص والمناطق ذات المخاطر العالية" (الحالة رقم 6).

ثالثًا، هناك تركيز على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأفراد الذين يظهر عليهم ميل نحو السلوك الإجرامي. وهذا يشمل تحويل الأفراد إلى مرشدين اجتماعيين أو مراكز علاجية، بالإضافة إلى توفير برامج تدريبية في السجون للتأهيل قبل وبعد العقوبة. كما تم اقتراح أن "يتم توفير فرص عمل للمساجين بعد انتهاء محكومياتهم لمنعهم من العودة إلى السلوك الإجرامي" (الحالة رقم 12).

وهذا ما توصلت إليه عيه دراسة (مهران، أسماء جابر علي، 2017) إلى أن استراتيجيات الشرطة المجتمعية تساهم في تحسين صورة الشرطة لدى المواطنين، وتعزز التعاون بين الجهاز الأمني والمجتمع. كما تساعد في تقديم الدعم للأفراد المعرضين للخطر من خلال الاستماع لهم، وتبصيرهم بأساليب الوقاية من الجريمة، مما يسهم في تحقيق الاستقرار الأمني وتقليل الجرائم[8].كما أن النيابة تساهم في هذه الاستراتيجيات عبر تنفيذ القوانين والتعاون مع الجهات الاجتماعية المختلفة، مثل الأخصائيين الاجتماعيين والمعلمين، بهدف الحد من الانحراف إلى السلوك الإجرامي من خلال الوقاية المبكرة والإصلاح الاجتماعي.

5- التعاون بين المجتمع والأجهزة الأمنية للحد من الفرص المتاحة للسلوك الإجرامي

أولًا: تعزيز الثقة والتواصل بين الأجهزة الأمنية والمجتمع

من خلال تحليل البيانات، نجد أن تعزيز الثقة المتبادلة بين المجتمع والأجهزة الأمنية هو أساس التعاون الفعّال في الحد من السلوك الإجرامي. أحد المبحوثين أشار إلى ضرورة "أن الناس تحس إن الشرطة معاهم مش ضدهم" (الحالة رقم 6). يوضح هذا التوجه أهمية بناء بيئة من الثقة بين المواطنين والأمن، مما يؤدي إلى تعاون أكبر من قبل المجتمع مع الأجهزة الأمنية في الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة. كما يمكن تحقيق

ذلك من خلال التوعية المستمرة وتنظيم الندوات واللقاءات المجتمعية التي تشرح دور الشرطة في حماية المجتمع وكيفية التعاون مع الأجهزة الأمنية بشكل فعال، كما تم التأكيد على أهمية "نشر الوعي حول كيفية الإبلاغ عن السلوكيات المشبوهة" (الحالة رقم 4). وهذا ما توصلت إليه دراسة (مهران، أسماء جابر علي، 2017) إلى أن التعاون بين المجتمع والأجهزة الأمنية من خلال الشرطة المجتمعية يعزز الثقة المتبادلة ويساهم في تلبية الحاجات الأمنية والاجتماعية للمواطنين، مما يؤدي إلى تقليل فرص السلوك الإجرامي وتحقيق بيئة أمنية أكثر استقرارًا[9].

ثانيًا: تحسين الآليات ورفع كفاءة العمل المشترك

من خلال تحسين التنسيق والتعاون بين الأجهزة الأمنية والمجتمع، يمكن رفع كفاءة استجابة الأجهزة الأمنية وتقليل فرص السلوك الإجرامي. المشاركة المجتمعية في هذا السياق تؤدي دورًا حيويًا، حيث يشجع البعض على التواصل المستمر مع المواطنين لجمع المعلومات بشكل أكثر فعالية (الحالة رقم 9). تعزيز هذا التعاون يتطلب أيضًا إحداث تغيير في العلاقة بين الشرطة والمجتمع، حيث يجب إزالة أي جفوة أو سوء فهم بين الطرفين، كما أشار أحد المشاركين إلى ضرورة "القضاء على الجفوة بين الشرطة والمجتمع" (الحالة رقم 12). هذا يعزز قدرة الأجهزة الأمنية على اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة للحد من الجرائم المحتملة، خصوصًا في المناطق التي تشهد اضطرابات مثل المشاجرات العائلية أو الجرائم المرتبطة بالمخدرات.

تاسعا: مناقشة نتائج الدراسة:

من خلال المناقشة التحليلية التي تم عرضها لنتائج الدراسة، يمكن التأكيد على أن المعطيات الميدانية المستخلصة من حالات الدراسة التي أجريت مع العاملين في

مجال إنفاذ القانون تشير إلى أن السلوك الإجرامي يتأثر بشكل كبير بعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، إضافة إلى تأثيرات البيئة المحيطة. ومن أبرز هذه العوامل الفقر والبطالة، حيث أظهرت البيانات أن الأفراد الذين يعانون من صعوبات اقتصادية يكونون أكثر عرضة للانخراط في السلوكيات الإجرامية مثل السرقة والمتاجرة بالمخدرات. كما أن تفكك الأسرة وضغط الأصدقاء يلعبان دورًا كبيرًا في دفع الأفراد نحو الجريمة، حيث يجدون في هذه الظروف متنفسًا غير قانوني لتلبية احتياجاتهم أو لتحقيق القبول الاجتماعي. إضافة إلى ذلك، تشير الدراسة إلى أن التكنولوجيا ووسائل الإعلام، بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي والألعاب الإلكترونية، تساهم في تعزيز السلوك الإجرامي، من خلال تشجيع محاكاة السلوكيات العنيفة أو الإجرامية التي تُعرض في هذه الوسائل.

من جانب آخر، يتبين أن العوامل النفسية مثل الاكتئاب والإدمان واضطرابات الشخصية تسهم بشكل كبير في دفع الأفراد نحو الجريمة، خاصة في حالات غياب الرقابة الأسرية أو في بيئات تنشئة غير مستقرة. لأن تسهم العوامل النفسية مثل الاكتئاب والإدمان واضطرابات الشخصية بشكل كبير في دفع الأفراد نحو السلوك الإجرامي، حيث تؤثر هذه الاضطرابات على القدرة على اتخاذ القرارات والاندفاعية. وتؤدي هذه العوامل إلى تعميق التوترات النفسية والاجتماعية التي قد تدفع الأفراد إلى الانخراط في أنشطة إجرامية كوسيلة للتعامل مع مشاعرهم أو لتلبية احتياجاتهم النفسية. (Remes,2021)

ورغم أهمية العقوبات القانونية في الردع، إلا أن تأثيرها قد يكون محدودًا إذا كانت الأفراد يعانون من اضطرابات نفسية أو اجتماعية تؤثر على قدرتهم على فهم العواقب المترتبة على سلوكهم. كما أن العقوبات، رغم قوتها، لا تكفي وحدها لمنع الجرائم، ولكنها قد تحد منها وتقلل من انتشارها. وهذا يتفق مع دراسة (بن تركي، لامية،

2021) حيث شير إلى أن العوامل النفسية تُسهم بدورٍ مهم في ارتكاب الجريمة، حيث أن الفهم الكامل لهذه الظاهرة يتطلب دراسة الجوانب النفسية للفرد سواء كانت شعورية أو لاشعورية. الجريمة قد تكون نتيجة لعدم التوافق الاجتماعي أو اضطرابات نفسية تؤثر على سلوك الفرد، مما يبرز أهمية علم النفس الجنائي في تفسير دوافع الجريمة ومعالجتها.

بناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة العمل على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تعزيز التوعية بمخاطر السلوك الإجرامي عبر وسائل الإعلام والفنون، وتطوير السياسات العقابية بما يتماشى مع الاحتياجات النفسية والاجتماعية للأفراد.

كما تشير النتائج الميدانية إلى أن العوامل الاجتماعية والثقافية تُسهم بدور رئيسي في تشكيل السلوك الإجرامي، حيث تؤدي ظروف مثل الفقر، البطالة، والتعليم المحدود إلى زيادة فرص الانخراط في الأنشطة الإجرامية. وتشهد المجتمعات التي تعاني من نقص في الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة من معدلات جريمة أعلى نتيجة شعور الأفراد بالإحباط والعزلة. كما أن البيئة المحرومة من الخدمات تساهم في تشكيل ثقافة العنف وتقبل الجريمة، مما يجعل الأفراد أكثر عرضة للسلوكيات الإجرامية. وهذا يتفق مع دراسة (Dhiman, 2023) التي توصلت إلى أن العوامل الاجتماعية والثقافية لها دورًا رئيسيًا في تشكيل السلوك الإجرامي، حيث تؤثر البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد، مثل الأسرة والتعليم والثقافة، بشكل كبير على تطور مواقف الأفراد وسلوكياتهم. كما تساهم العوامل الثقافية والتفاعلات الاجتماعية في نقل القيم والمعايير التي قد تشجع أو تردع السلوك الإجرامي بناءً على السياق الاجتماعي والمجتمعي الذي ينتمي إليه الفرد.

من جهة أخرى، أظهرت النتائج أن الوجود الأمني، مثل الشرطة والكاميرات، يساهم في تقليل السلوك الإجرامي بشكل كبير، حيث يعتبر المراقبة رادعًا للمجرمين.

كما أن التخطيط العمراني الجيد له دور فعال في الحد من الجريمة، إذ تساهم المناطق التي تتمتع بخدمات أساسية وتخطيط حضري مناسب في تقليل الفرص المتاحة للأنشطة الإجرامية. في المقابل، المناطق العشوائية التي تفتقر إلى التنظيم والخدمات تشهد زيادة في معدلات الجريمة بسبب الضغوط الاجتماعية والاقتصادية.

وأخيرا، اقترحت حالات الدراسة ضرورة تبني سياسات وقائية متعددة للحد من السلوك الإجرامي، بدءًا من التوعية المجتمعية عبر الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي إلى تحسين فرص التعليم والتدريب المهني. كما أن التعاون بين الأسرة والمؤسسات التعليمية يلعب دورًا أساسيًا في تعزيز القيم الأخلاقية، فيما تبرز أهمية توفير فرص العمل والرعاية الاجتماعية كعوامل حاسمة في تقليل الانخراط في الأنشطة الإجرامية. على الجانب الآخر، تتطلب مكافحة الجرائم الحديثة مثل الجرائم الإلكترونية تحديثًا تشريعيًا يتماشى مع تطور أساليب الجريمة، مع ضرورة توفير برامج تأهيلية للمسجونين لتقليل احتمالية عودتهم إلى السلوك الإجرامي.

من جهة أخرى، يعكس التعاون الفعّال بين الأجهزة الأمنية والمجتمع دورًا كبيرًا في الحد من الفرص الإجرامية. حيث يعزز بناء الثقة والتواصل بين الشرطة والمواطنين قدرة الأجهزة الأمنية على الوقاية من الجرائم من خلال التفاعل المستمر مع المجتمع وتبادل المعلومات. كما أن تحسين آليات العمل المشترك بين الأجهزة الأمنية يساهم في تعزيز الاستجابة السريعة والفعالة للحد من الأنشطة الإجرامية، خاصة في المناطق ذات المخاطر العالية.

خاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى فهم الوقاية من الجرائم الظرفية، التي تُعد وسيلة فعّالة للغاية في الحد من الجريمة. كما هدفت إلى تعزيز مصداقية الادعاء بأن التأثير التراكمي للوقاية الظرفية، سواء تم تنفيذها تحت هذا المسمى أم لا، أسهم في تقليص معدلات الجريمة بشكل ملحوظ في البلدان الغربية. علاوة على ذلك، أوضحت الدراسة أن معظم النظريات الإجرامية تركز على الإجرام الفردي، بدلاً من النظر إلى الجريمة

كظاهرة اجتماعية عامة. فهذه النظريات كانت تركز على تفسير سبب تورط أفراد أو مجموعات معينة في الجريمة، دون تسليط الضوء على الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الجريمة نفسها. ولحل هذا التساؤل، لم يكن كافيًا تفسير ميل بعض الأفراد لارتكاب الجنح أو الجرائم فقط، بل كان من الضروري أيضًا فهم كيف تسهم العوامل الظرفية في تسهيل أو تشجيع ارتكاب الأفعال الإجرامية. وأخيرًا، دعمت هذه الدراسة تطوير مجموعة بديلة من نظريات الجريمة (أو الفرصة)، مما ساهم في توسع مجال علم الجريمة.

كما تناولت هذه الدراسة دور نظرية الفرصة غير المشروعة في تفسير السلوك الإجرامي، وركزت على تأثير هذه النظرية في بيئة العمل المتعلقة بالعاملين في مجال إنفاذ القانون. من خلال التحليل الميداني، تبين أن توفر الفرص غير المشروعة يُعتبر من العوامل المحورية التي تساهم في اتخاذ الأفراد لقرارات انحرافيه قد تؤدي إلى السلوك الإجرامي. حيث أظهرت النتائج أن العاملين في مجال إنفاذ القانون قد يواجهون ظروفًا تسهم في خلق فرص غير مشروعة، مما يثير التحديات الأخلاقية ويؤثر ذلك لى سلوك بعض المجرمين. كما تبين أن توفير بيئة عمل تحتوي على آليات رقابية فعّالة وتدريب مستمر يمكن أن يسهم بشكل كبير في الحد من تأثير هذه الفرص غير المشروعة على سلوك الأفراد. كما أنه من الضروري أن تكون هناك سياسات واضحة وصارمة للتعامل مع الانحرافات السلوكية، مما يساهم في تعزيز ثقافة الالتزام بالقيم الأخلاقية داخل المؤسسات التي تمارس مهنة إنفاذ القانون.

وفي الختام، يتضح أن تفسير السلوك الإجرامي من خلال نظرية الفرصة غير المشروعة يوفر فهماً عميقًا للعوامل التي تؤثر في قرارات الأفراد، خاصة في بيئات العمل التي تتطلب قدرًا عالياً من النزاهة والمسؤولية. لذا، يجب تكثيف الجهود لتقليل فرص الانحراف من خلال تفعيل الأنظمة الرقابية وتدريب العاملين على كيفية التعامل مع التحديات الأخلاقية لضمان نزاهة العمل وأخلاقياته.

التوصيات:

التوصيات النظرية لتطبيق "نظرية الفرصة غير المشروعة"

1. **تعزيز الفهم الأكاديمي والتطبيقي للنظرية** :من الضروري تعزيز الفهم الأكاديمي والتطبيقي لنظرية الفرصة غير المشروعة عبر مزيد من الدراسات التي تتناول الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية والنفسية التي تؤثر على ظهور الفرص غير المشروعة. ينبغي أن تشمل هذه الدراسات العوامل الثقافية والسياسية التي تساهم في وجود الفرص غير المشروعة.
2. **إجراء دراسات مقارنة بين البيئات المختلفة** :يجب إجراء دراسات مقارنة بين المجتمعات ذات المستويات المختلفة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية لفهم تأثير هذه العوامل على وجود الفرص غير المشروعة. هذه الدراسات ستساعد على تحديد كيفية تباين تأثير هذه الفرص بين الثقافات والمجتمعات المختلفة.
3. **إعادة تقييم دور المؤسسات في إدارة الفرص غير المشروعة** :من الضروري إعادة النظر في دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تقليص وجود هذه الفرص. يجب أن تركز السياسات على تقليص العوامل المساهمة في ظهور هذه الفرص مثل ضعف الرقابة الإدارية، الفقر، التفاوت الاجتماعي، والفساد.
4. **دراسة العوامل الواقية من السلوك الإجرامي** :يجب تخصيص أبحاث لفهم العوامل التي تمنع الأفراد الذين تتوفر لهم الفرص غير المشروعة من الانحراف إلى السلوك الإجرامي. يتطلب ذلك دراسة تأثير القيم الأخلاقية، الدعم الاجتماعي، وتوافر الفرص التعليمية والمهنية.
5. **دراسة تأثير الوعي الاجتماعي والثقافي** :ينبغي دراسة دور الوعي الاجتماعي والثقافي في وقاية الأفراد من الانحراف، بالرغم من توفر الفرص غير المشروعة. يمكن استكشاف دور التعليم والبرامج التوعوية في تعزيز السلوكيات الإيجابية وتمكين الأفراد من اتخاذ قرارات صائبة.

6. **تطبيق منهجيات بحثية مبتكرة** :من المهم تطوير منهجيات بحثية مبتكرة لتطبيق نظرية الفرصة غير المشروعة على الأفراد الذين لم ينحرفوا رغم توفر الفرص الإجرامية. يشمل ذلك استخدام المقابلات العميقة، الملاحظات الميدانية، والتحليل الكمي.
7. **التعاون مع الجهات المعنية لتطبيق نتائج البحث** :يجب التعاون مع الأجهزة الأمنية، أصحاب القرار، والمجتمع المدني للاستفادة من نتائج الأبحاث لتطوير برامج وقائية وتأهيلية تهدف إلى منع السلوك الإجرامي.

التوصيات الموجهة للأفراد الذين ثبت ارتكابهم لأفعال إجرامية وتمت معاقبتهم:

1. **تعزيز برامج التأهيل والإصلاح** :من الضروري تطوير برامج تأهيلية تهدف إلى تعديل سلوك المجرمين وتغيير توجهاتهم من خلال تدريبهم على مهارات الحياة والاندماج الاجتماعي. يمكن الاستفادة من التجارب السابقة في السجون المصرية وتطويرها لتشمل تدريبات على السلوك الإيجابي. كما يُقترح إنشاء وحدة تابعة لمجلس الوزراء أو وزارة الداخلية لمتابعة المفرج عنهم.
2. **توفير فرص العمل والتعليم** :يجب توفير ورش عمل تدريبية ومتخصصة للمجرمين السابقين لتعليمهم مهارات جديدة تساهم في تأهيلهم للاندماج الفعّال في المجتمع. بالإضافة إلى تقديم محاضرات حول السلوك الرشيد وأهمية الإنتاجية.
3. **تعزيز الدعم النفسي والاجتماعي** :من المهم إنشاء مراكز استشارات نفسية واجتماعية للمجرمين السابقين لمساعدتهم في التعامل مع التحديات النفسية والاجتماعية عند إعادة الاندماج في المجتمع. يمكن أيضًا تقديم دورات لتطوير القدرة على التعامل مع الضغوط.
4. **تعديل السياسات والقوانين** :يجب العمل على تعديل السياسات والقوانين العقابية بحيث تركز على الإصلاح بدلاً من العقاب فقط. يمكن تحفيز

المجرمين على الإصلاح عبر منحهم مزايا تتعلق بتحسن سلوكهم، مثل تقليص العقوبات.

5. **تفعيل آليات التدقيق والرقابة الداخلية** :يجب تعزيز آليات الرقابة داخل المؤسسات لمنع أي مخالفات أو سلوك غير قانوني قبل أن يتفاقم. هذه الإجراءات تساعد في تقليل الفرص التي قد تدفع الأفراد لارتكاب جرائم.
6. **وضع خطة انتشار مناسبة لأفراد الشرطة** :من الضروري وضع خطة انتشار دقيقة وفعّالة لأفراد الشرطة لضمان السيطرة على المناطق ذات المخاطر العالية وزيادة فعالية منع الجرائم، وتعزيز العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

التوصيات الموجهة للأفراد الأكثر عرضة لارتكاب الجرائم:

1. **مكافحة الفقر والبطالة** :بما أن الفقر والبطالة يعدان دافعًا رئيسيًا للجريمة، يجب توفير حلول لمكافحة الفقر من خلال برامج الدعم الاجتماعي وتوفير فرص عمل ملائمة، مثل برنامج "حياة كريمة."
2. **تحسين البيئة الاجتماعية المحيطة** :ينبغي العمل على تحسين البيئة الاجتماعية للأفراد الأكثر عرضة للجريمة عبر تعزيز الاستقرار الأسري وتقوية الروابط المجتمعية، ومعالجة القضايا مثل التفكك الأسري والضغوط الاجتماعية.
3. **تعزيز تطبيق القوانين والتشريعات** :يجب تحسين فعالية تطبيق القوانين من خلال تدريب الجهات المعنية وتحديث التشريعات لتعزيز الردع. كما يجب تشجيع التعاون بين الأجهزة الأمنية والقضائية لتطوير قوانين وقائية.
4. **تطبيق استراتيجيات الوقاية من الجريمة** :ينبغي تنفيذ استراتيجيات وقائية مثل تحسين الإضاءة في المناطق المظلمة وزيادة الدوريات الأمنية. يجب أيضًا تنفيذ برامج توعية تهدف إلى تحذير الشباب من مخاطر الجريمة.

5. **تعزيز البرامج الدينية والثقافية** :يمكن استخدام البرامج الدينية والثقافية كوسيلة فعّالة للوقاية من الجريمة. يجب تعزيز دور الأئمة ورجال الدين في توجيه الأفراد نحو القيم الأخلاقية والتسامح.

بتطبيق هذه التوصيات، يمكن تقليل الجريمة وتحسين فرص المجرمين في الاندماج المجتمعي، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر أمانًا واستقرارًا.

المراجع:

1. Brantingham, P., & Brantingham, P. (2013). Crime pattern theory. In Environmental criminology and crime analysis (pp. 100-116). Willan.
2. Clarke, R. V. (1984). Opportunity-Based Crime Rates-The Difficulties of Further Refinement. Brit. J. Criminology, 24, 74.p4,5.
3. Clarke, R. V. (2012). Opportunity makes the thief. Really? And so what?. Crime Science, 1, 1-9.
4. Cloward, R. A., & Ohlin, L. E. (1960). Illegitimate means and delinquent subcultures. Social Deviance: Readings in Theory & Research, 5, 45-49.
5. Cook, P. J. (1986). The demand and supply of criminal opportunities. Crime and justice, 7, 1-27.p1.
6. Cullen, F. T. (1988). Were Cloward and Ohlin strain theorists? Delinquency and opportunity revisited. Journal of research in crime and delinquency, 25(3), 214-241.
7. Dhiman, D. B. How Social Environment Influences People's Behavior: A Critical Review (April 10, 2023). Available at SSRN 4417597.
8. Ekici, N., Akdogan, H., Kelly, R., & Gultekin, S. (2022). A meta-analysis of the impact of community policing on crime reduction. Journal of community safety and well-being, 7(3), 111-121.
9. Gul, S. (2009). An evaluation of rational choice theory in criminology. Girne American University Journal of Sociology and Applied Science, 4(8), 36-44.
10. Hunter, M. V. (2012). Opportunity, Strategy and Entrepreneurship, Volume 1: Introduction, The Nature of Opportunity, Time and Space, The Vision Platform, and Making Connections. Nova Science Publishers, Incorporated.

11. Kahan, D. M. (2019). Social influence, social meaning, and deterrence. In Criminal Law, Volume: 83 Issue: 2 (pp. 429-476). Routledge.

12. Malik, A. A. (2016). Urbanization and crime: a relational analysis. J Human Soc Sci, 21, 68-9.

13. Miethe, T. D., & Meier, R. F. (1990). Opportunity, choice, and criminal victimization: A test of a theoretical model. Journal of research in Crime and Delinquency, 27(3), 243-266.

14. Natarajan, M. (Ed.). (2017). Crime opportunity theories: Routine activity, rational choice and their variants. Routledge.

15. Natarajan, M. (Ed.). (2017). Crime opportunity theories: Routine activity, rational choice and their variants. Routledge.

16. Nevisi, H. M. (2022). The role of the family in preventing youth crimes. Mathews J Foren, 3(1), 9.

17. Remes, O., Mendes, J. F., & Templeton, P. (2021). Biological, psychological, and social determinants of depression: a review of recent literature. Brain sciences, 11(12), 1633.

18. Shjarback, J. A. (2018). Revisiting a classic: A qualitative analysis of differential opportunity theory and its utility in explaining residential burglary. Journal of Qualitative Criminal Justice & Criminology, 7(1), 1-29.

19. Tiwari, A. (2020). A Study of Criminal Behaviour (Causality & Prevention of Crime). International Journal of Advanced Research, 8(04), 439-447. p439.

20. Welsh, B. C., Zane, S. N., & Mears, D. P. (2024). Evidence-based policy in a new era of crime and violence prevention and social justice. Aggression and Violent Behavior, 101940.

21. Wilcox, P., & Cullen, F. T. (2018). Situational opportunity theories of crime. Annual Review of Criminology, 1(1), 123-148.

22. Wilcox, P., & Cullen, F. T. (2018). Situational opportunity theories of crime. Annual Review of Criminology, 1(1), 123-148.

23- مهران، أسماء جابر علي. (2020). التحولات المجتمعية نحو الشراكة المجتمعية: مقاربة الشرطة المجتمعية - دراسة ميدانية لتداعيات ثورة 30 يونيو. مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد 80 (أبريل/علوم اجتماعية)، ص 1–102.

24. مهران، أسماء جابر علي. (2017). تصور مقترح لإستراتيجية جديدة للعمل الشرطي في المجتمع المصري: الشرطة المجتمعية - دراسة ميدانية مطبقة على عينة من أفراد المجتمع والضباط بمديرية أمن أسيوط. حوليات آداب عين شمس، العدد 45 (أكتوبر–ديسمبر/ج)، ص 1–54.

25. بن تركي، لامية. (2021). العوامل النفسية وتأثيرها على السلوك الإجرامي – تحديات مكافحة الجريمة ذات العامل النفسي. مجلة العلوم الإنسانية، ص 421–436.

26. السقا، ص.، & صبحي، عزة. (2023). دراسة تأثير التصميم المعماري على السلوك الإنساني السلبي والتحكم في معدلات الجريمة. Journal of Engineering Research، المجلد 7، العدد 1، ص 219–.233

27. سليماني، صبرينة. (يناير 2018). الجريمة في ضوء مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة تحليلية ميدانية على شبكات التواصل الاجتماعي من الشباب الجزائري. مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات، العدد 19، ص 2414–3383.

28. صبة، دلولة. (2018). دراسة تحليلية لتأثير التهيئة العمرانية على تنامي ظاهرة الإجرام في الأحياء السكنية (حي 216 مسكن، مدينة بسكرة). مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي "الحوكمة المحلية والتسيير الحضري"، جامعة المسيلة، 3–14 مارس.

29. الجملي، طارق. (2019). ملامح من ضوابط التجريم والعقاب في القوانين الجنائية الخاصة والمكملة. مجلة القانون، المؤتمر العلمي التكريمي الثالث، جامعة طرابلس.

30. عبد العزيز، عبد الله أحمد، والسبعاوي، يحيى حسين. (2021). التخطيط الحضري ودوره في الحد من الجريمة: دراسة نظرية في مدينة الموصل. مجلة الآداب، العدد 139، ص 425–.448

31. عبابسة، علي. (2010). دراسة السلوك الإجرامي: حالات إكلينيكية. جامعة وهران.

32. عبد الجواد، محمد سمير أبو الفتوح. (2016). المحددات الاجتماعية والاقتصادية لجرائم العنف لدى الشباب في مصر: دراسة تحليلية لبعض الحالات المختارة. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، جامعة بنها. إشراف: عزة أحمد عبد المجيد صيام، محمد نجيب محمد إبراهيم.

33. مرزوق، فاروق جعفر عبد الحكيم. (2017). الألعاب الإلكترونية وممارسة السلوك الإجرامي: دراسة ميدانية بمدارس التعليم العام في مصر. مجلة دراسات تربوية واجتماعية، كلية التربية، جامعة حلوان، ص 501–.560

34. سليمان، مروة. (2022). النظريات الوسطى في علم الاجتماع: دراسة لأصولها الفكرية وكفاءتها الإمبريقية. دراسة غير منشورة، إشراف: أحمد زايد، سعيد المصري، جامعة القاهرة.

35. الدسوقي، منى محمد العتريس. (2022). جرائم تقنيات الذكاء الاصطناعي والشخصية القانونية الإلكترونية المستقلة: دراسة مقارنة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 81، جامعة المنصورة، ص 1132–1215.